



معادلة الأمن والتنمية.. الجزائر تقدّم وصفها لإنقاذ منطقة الساحل

في خضمّ أزمات الساحل الإفريقي التي تتسارع وتيرتها، برزت الجزائر من جديد على المنصة الدبلوماسية لتجدد خطابها الداعي إلى تجاوز منطق السلاح وحده، ففي اجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، يوم أمس، ظهرت كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالشؤون الإفريقية، سلمة بختة منصوري، لتؤكد بوضوح أن الحل العسكري لم ولن يكون كافيا، وأن الطريق إلى استقرار الساحل يمر عبر مقارنة شاملة تضع السلم والتنمية في كفة واحدة... 3

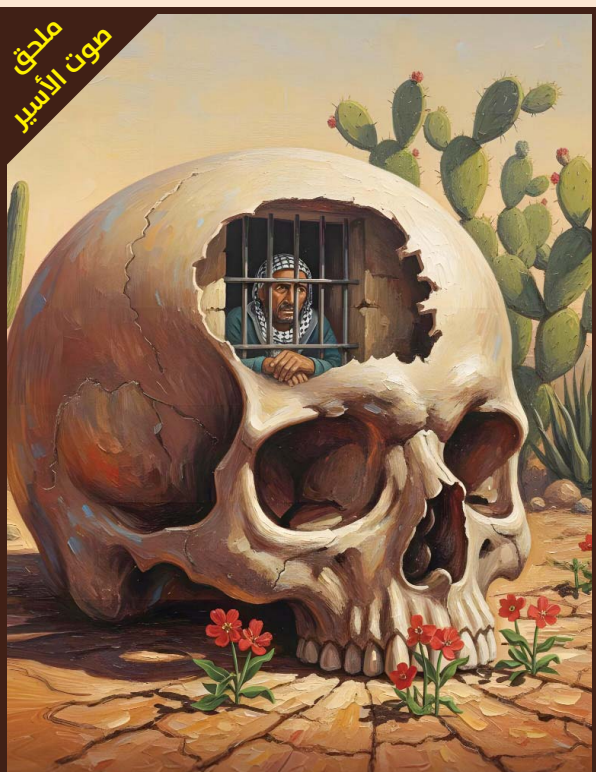
العدد 5601 - الأربعاء 01 أكتوبر 2025 م الموافق لـ 09 ربيع الثاني 1447 هـ | الثمن : 20 دج | ISSN 2992-0590 | سعر الصرف الرسمي للعملة الرئيسية مقابل الدينار الجزائري: USD 129.4693 | EUR 152.0552 | GBP 174.1349 | صداري بلاند الجزائري 65.89 USD

مرآة ترامب المقلوبة..

غزة ترد على "سلام" الإبادة

خطة ترامب ليست وثيقة سياسية بقدر ما هي مرآة مقلوبة: تعرض وعودا براقعة، لكنها تعكس على الأرض وجهها قاتما من حصار وتجويع وضّمّ ودماء. فمن الضفة المخنوقة اقتصاديا، إلى غزة الصامدة في الميدان والتي ترفض الاستسلام تحت القصف، وصولا إلى القدس التي تشهد عمليات مقاومة فردية، يتضح أن الخطة المعلنة ليست سوى غطاء لاستدامة الاحتلال، وأن الفلسطينيين الملتحمين بالأرض يردّون بلغة النار لا بلغة المؤتمرات...

وحيد سيف الدين 5



تلك التي أزهرت وطنًا..

بماذا نخبرنا قيود المؤبد؟

في فلسطين، لكل أسرة فراغ لا يملأه أحد منذ لحظة اعتقال ابنها أو ابنتها، زوجها أو زوجها. الأسرى ليسوا أرقاما في سجلات المحاكم، ولا أسماء في تقارير حقوق الإنسان، بل رموز صمود وحرية، رجال ونساء، حراس لذاكرة وطن كامل. كل حكم مؤبد يُفرض عليهم هو محاولة لاقتلاع الحياة، لكنه يزرع فيهم الوعي والإبداع. الزنازين تتحول إلى مدارس، والرسائل إلى مؤلفات، والصبر إلى قوة تعانق التاريخ...

إعداد الإعلامي الفلسطيني والأسير المحرر خالد عزالدين 21-9

حيثما يكون..

الكلمة الصحراوية تطارد الاحتلال المغربي

في جنيف صوتٌ يفضح الاحتلال المغربي، في جوهانسبورغ حضورٌ يرشّخ القضية وفي الإعلام شهادةٌ تُقاوم موجة التزييف.. هكذا يتوزع النضال الصحراوي بين المنابر الحقوقية، والمقاعد الإفريقية، والمنصات الفكرية. كل جبهة تحمل رسالتها الخاصة، لكنها تلتقي عند معنى واحد: الصحراء الغربية قضية شرعية لا يحوها الصمت ولا المواقف الانتقائية. إنها معركة أبطالها بالكلمة والموقف، ويكتبها شعب يرفض الاستسلام مهما طال زمن الاحتلال...

آدم الصغير 4



تحولت شوارع المدن المغربية حتى ليل أمس إلى ساحات اشتعال وغضب لا يهدأ، حيث ارتفعت النيران في طرقات الرباط والدار البيضاء ومراكش، وأحاط الدخان الكثيف بالمباني والشوارع، فيما شتّت النيران في سيارات تابعة للمخزن وسط صدمة وارتباك القوات الأمنية، واندفعت سيارات المطافئ عاجزة أمام الهجوم الجماهيري إلى باحات قصور المؤسسة الملكية لمحاولة كبح الحرائق المتفجرة، في مشهد يكتنفه الرعب والفوضى، بينما اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي صور وفيديوهات للاحتجاجات اليلية الصاخبة التي توحى بأن المغرب يقف على شفير ثورة حقيقية، وأن الشارع قد انفجر غضبا بعد سنوات من القمع والإهمال...

مها عزالدين 2



من عجلات الدعم إلى اختبار التوازن..

واشنطن تفضّم أوروبا أمّنيا

حميد سعدون 7

دستور نووي ويد طويلة..

هل باتت أمريكا في مرمى صواريخ «كيم»؟

في شبه الجزيرة الكورية يتشابك صدى الصواريخ مع صخب التصريحات، فهي هي سيئول تحدّر من أن بيونغ يانغ باتت تملك القدرة على بلوغ العمق الأمريكي، مستشهدة بتحوّل موازين القوى منذ لقاء كيم جونغ أون ودونالد ترامب عام 2018. وفي المقابل، يرفع الشمال صوته معلنا أن ترسانته خطّ أحمر لا يقبل المساومة، وأن التخلي عنها يعني التخلي عن سيادة الدولة نفسها...

موسى بن عبد الله 6

الشعب المغربي ينتفض

الجمعية الوطنية للمحامين بالمغرب هذه الممارسات، مشددة على ضرورة احترام الحق الدستوري في التظاهر السلمي، ومطالبة بالإفراج الفوري عن جميع المعتقلين، وشددت الجمعيات الحقوقية على أن العنف ليس بديلا عن الحوار المؤسساتي، وأن سياسات القمع لن تؤدي إلا إلى مزيد من الاحتقان الاجتماعي وتصعيد الاحتجاجات في الأيام المقبلة.

وعبرت مجموعات مثل «شابات من أجل الديمقراطية» عن قلقها الشديد إزاء المقاربة الأمنية تجاه المحتجين، معتبرة أن الدولة اختارت مرة أخرى مواجهة أصوات الحرية والكرامة الاجتماعية بالعنف والاعتقال، متجاهلة المطالب المشروعة التي يرفعها الشباب منذ سنوات، والتي تتمحور حول العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة الفعلية في صنع القرار، ووصف «عادل الصغير»، الأمين الوطني لشبيبة حزب «العدالة والتنمية»، الاحتجاجات بأنها «تعبير صريح عن حالة انسداد الأفق وتراجع الأمل لدى الشباب، وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، وما تشهده البلاد اليوم من توتر هو انعكاس حقيقي لحالة الإحباط الجماعي التي يعيشها جيل كامل».

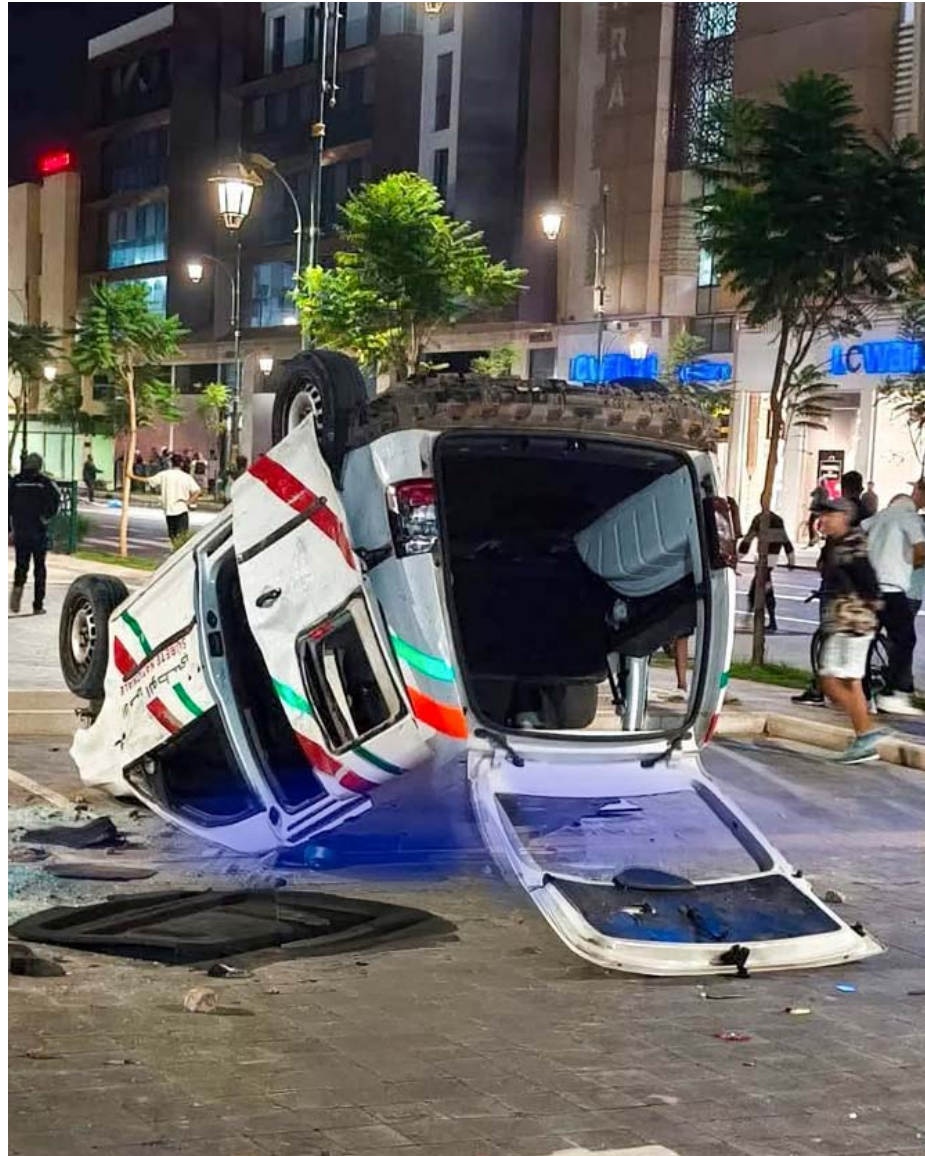
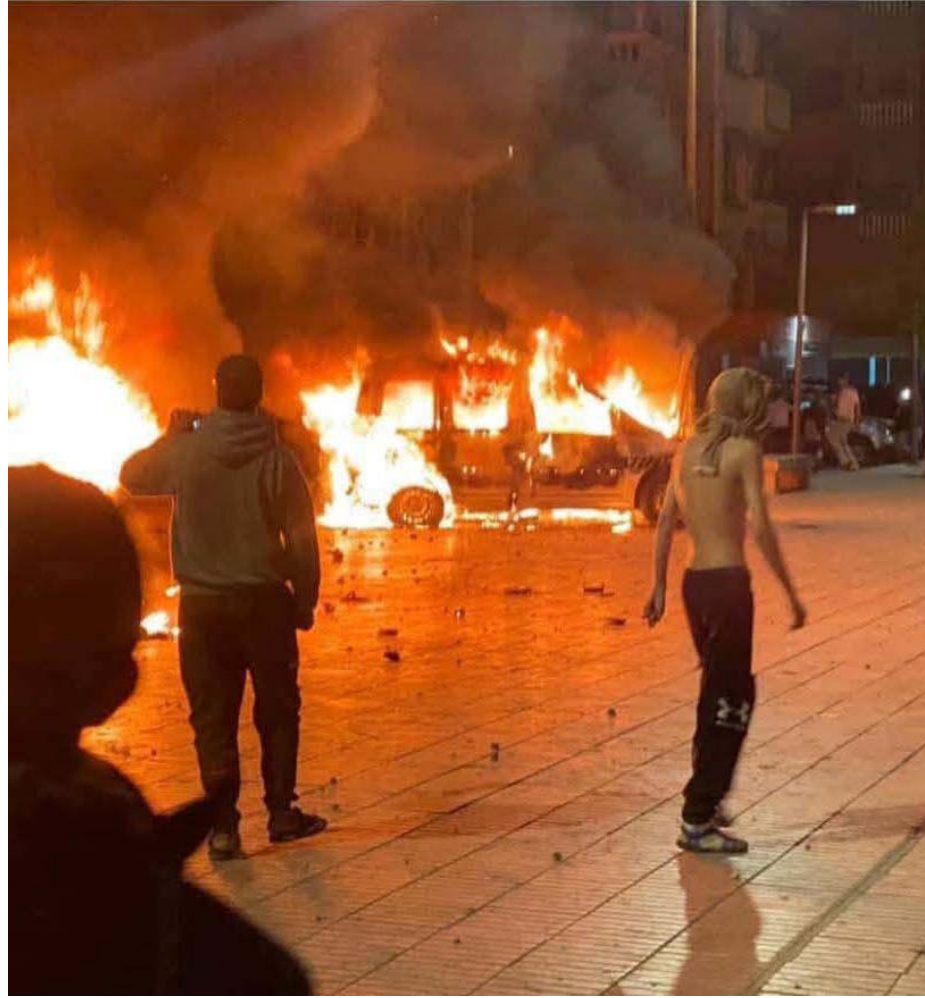
كما عبرت النقابة الوطنية للتعليم العالي عن تضامنها مع الطلاب المحتجين، وأدانت المقاربة القمعية، وطالبت بإطلاق سراح كافة المعتقلين منهم، معتبرة أن أي محاولة لإخماد الاحتجاجات بالقوة لن تؤدي إلا إلى زيادة الاحتقان، وتأتي هذه التطورات في وقت يزداد فيه شعور الشباب بالإقصاء السياسي والاجتماعي، في ظل غياب أي حلول ملموسة من جانب الدولة، التي فضلت الصمت والتجاهل بدل فتح حوار حقيقي مع المواطنين.

وفي لفظة مميزة، أعلن معتقلو حراك الريف عن دعمهم لموجة الاحتجاجات الحالية، مؤكدين تضامنهم مع الشباب في مختلف المدن، ومستنكرين ما وصفوه بالمقاربة الأمنية التعسفية ضد المحتجين السلميين، وقد وجه المعتقل محمد جلول رسالة مباشرة، أكد فيها على أن هذه الاحتجاجات تمثل حراكا شعبيا مشروعا، وأن أي محاولة لتكليم الأفواه وفرض الأمر الواقع لن تنجح في إسكات المطالب العادلة للشباب المغربي، مطالباً السلطات بالتوقف عن استخدام العنف كأداة لإدارة الأزمة.

وفي الشارع، بدا الغضب الشعبي أكثر حدة أمس، مع تزايد مشاركة المواطنين من مختلف الأعمار والخلفيات الاجتماعية، وهو ما يعكس اتساع رقعة الاحتجاجات وتحولها من مجرد حركة شبابية محدودة إلى موجة شعبية أوسع، تحمل مطالب اقتصادية واجتماعية وسياسية متكاملة، وبرزت دعوات متكررة في الساحات العامة لتعزيز العدالة الاجتماعية، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد، ورفض أي تدخل أمني ينتهك حقوق الإنسان الأساسية.

وهكذا، يبدو أن الأوضاع في المغرب قد بلغت اللحظة الدقيقة، إذ تكشف الأحداث الأخيرة عن انفجار الغضب الشعبي الذي تراكم على مدى سنوات، وعن فشل السلطة في قراءة التحولات الاجتماعية والسياسية التي يشهدها المجتمع، وبالأخص بين فئة الشباب.

الاحتجاجات الحالية، وإن بدأت بشكل رمزي داخل الجامعات والمدارس، فإنها باتت تتحول بسرعة إلى حراك شعبي واسع، وهو ما قد يشكل تحديا حقيقيا للسلطة، في حال استمر نهج القمع والأحكام القضائية التعسفية.



مشاركتهم في أي احتجاج، مما كشف الطبيعة التعسفية للسياسات الأمنية القائمة. ردود الفعل الحقوقية لم تتأخر، حيث أدانت

أو حوارية. أما العاصمة الرباط، فقد شهدت استنفارا أمنيا غير مسبوق، حيث قامت الشرطة بتوقيف شبان كانوا متواجدين في الشوارع دون

مها عز الدين

تحولت شوارع المدن المغربية حتى ليل أمس إلى ساحات اشتعال وغضب لا يهدأ، حيث ارتفعت النيران في طرقات الرباط والدار البيضاء ومراكش، وأحاط الدخان الكثيف بالمباني والشوارع، فيما شُبت النيران في سيارات تابعة للمخزن وسط دمر القوات الأمنية، واندفعت سيارات المطافئ عاجزة أمام الهجوم الجماهيري إلى باحات قصور المؤسسة الملكية لمحاولة كبح الحرائق المتفجرة، في مشهد يكتنفه الرعب والفوضى، بينما اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي صور وفيديوهات للاحتجاجات الليلية الصاخبة التي توحى بأن المغرب يقف على شفير ثورة حقيقية، وأن الشارع قد انفجر غضبا بعد سنوات من القمع والإهمال.

في لحظة مشحونة بالغضب، خرج «جيل Z» مطالبا بحقوقه التي تجاوزت كونها خيارات لتصبح ضرورة ملحة، وامتدت المظاهرات في الساحات والطرقات لتعكس سخطا متراكما على سياسات القمع وفشل المؤسسات في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وسط أجواء يتشابك فيها الغضب والعزم، ويظهر في كل تحرك شبابي تصميم حاد على رفض الجمود السياسي والاجتماعي وإعادة صياغة المشهد العام، فتبدو الانتفاضة شبابية في ظاهرها، لكنها تحمل قوة جماهيرية شعورية تفيض بروح رفض الظلم والفشل المؤسسي.

شهدت المدن الكبرى، من الرباط إلى الدار البيضاء ومراكش وفاس، تحركات شبابية منظمة، تمت عبر دعوات واسعة انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، مستهدفة بالدرجة الأولى فئة الطلاب والتلاميذ لتنظيم وقفات احتجاجية رمزية داخل المؤسسات التعليمية، ولم تقتصر المطالب على القضايا التعليمية فحسب، بل امتدت لتشمل الصحة العامة، التشغيل، محاربة الفساد، وفتح حوار جدي حول مشاركة الشباب في صنع القرار السياسي. وفي الوقت الذي يعبر فيه الشباب عن رفضهم للظلم والاستبداد، اختار المخزن مرة أخرى سياسة القمع المباشر، حيث طوقت القوات العمومية الشوارع والساحات العامة، ونفذت اعتقالات استباقية واسعة استهدفت كل من يشتبه في نيته المشاركة في الاحتجاجات، بما في ذلك صحفيون وناشطون حقوقيون كانوا يوثقون الانتهاكات بحق القاصرين.

وتحوّلت بعض المشاهد الليلية إلى صدمة حقيقية، إذ شوهدت سيارات تابعة للمخزن محترقة في شوارع المدن، بينما تدخلت سيارات المطافئ في باحات قصور تابعة للمؤسسة الملكية لإخماد النيران، وقد انتشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي صور وفيديوهات للاحتجاجات الليلية الصاخبة، ما جعل عناوين الأحداث تثير شعورا بأن ثورة حقيقية اندلعت في المغرب.

وفي تطور لافت، قررت النيابة العامة متابعة 16 شابا وشابة في حالة سراح مقابل كفالات مالية مرتفعة، بينما وُجهت تهم «التجمهر غير المرخص» و«الإخلال بالنظام العام» لعشرات آخرين، ولم تسلم الحالات الصحية الهشة من التعسف، إذ تم توجيه تهمة «إهانة رموز الدولة» لشابة تعاني إعاقة ذهنية، وهو ما يعكس توجه السلطة في تحويل أي احتجاج اجتماعي إلى ملف أمني بحت، بعيدا عن أي مقارنة سياسية

معادلة الأمن والتنمية..

الجزائر تقدّم وصفها لإنقاذ منطقة الساحل

ربيعة خطاب

في خضمّ أزمات الساحل الإفريقي التي تتسارع وتيرتها، برزت الجزائر من جديد على المنصة الدبلوماسية لتجدد خطابها الداعي إلى تجاوز منطق السلاح وحده، ففي اجتماع مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي، يوم أمس، ظهرت كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية المكلفة بالشؤون الإفريقية، سلمة بختة منصوري، لتؤكد بوضوح أن الحل العسكري لم ولن يكون كافياً، وأن الطريق إلى استقرار الساحل يمر عبر مقاربة شاملة تضع السلم والتنمية في كفة واحدة.

إن ما يحدث اليوم في الساحل لا يمكن النظر إليه كحوادث أمنية متفرقة. فالمشهد أكثر قتامة وتعقيداً: قرى تُحرق بالكامل، آلاف الأسر تُجبر على النزوح نحو مخيمات مكتظة لا تملك الحد الأدنى من مقومات الحياة، وشبكات تهريب تنشط في ممرات صحراوية مفتوحة لا تسيطر عليها الحكومات. تحولت المنطقة إلى فراغ أمني شاسع، أشبه بـ «حديقة خلفية» تتجول فيها التنظيمات الإرهابية دون رقيب، وتحوّلت معاناة المدنيين إلى الوقود الذي يغذي خطاب المتشددين ويعزز من قدراتهم التجنيدية.

خلال السنوات الأخيرة، شهدت المنطقة تصاعداً غير مسبوق في هجمات الجماعات الإرهابية، حيث تنشط جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) الموالية للقاعدة، وتنظيم «داعش-الساحل»، مستفيدة من هشاشة المؤسسات الحكومية، الفقر المزمن، والحدود الشاسعة غير المؤمنة. لم تعد هذه التنظيمات تكتفي بالهجمات المعزولة، بل باتت تخطط لعمليات واسعة النطاق تستهدف مؤسسات الدولة نفسها وتزحف تدريجياً نحو دول خليج غينيا مثل بنين وتوغو وساحل العاج وغانا. إنّ انتقال الإرهاب من قلب الصحراء إلى السواحل الأطلسية يعني أن التهديد لم يعد محلياً، بل إقليمياً يهدد طرق التجارة وممرات الطاقة ويضع القارة كلها أمام اختبار مصيري.

تفكك الأطر الإقليمية زاد الوضع سوءاً: انسحاب مالي وبوركينا فاسو والنيجر من الإيكواس عطل التنسيق الإقليمي، فيما انهار «تحالف G5 الساحل» عملياً. أما القوى الدولية، فمغادرتها لم تترك سوى فراغات أوسع وأبانت عن أدوار قدرة: فرنسا أنهت عملية برخان، بعثة «مينوسما» الأممية أغلقت أبوابها أواخر 2023، والقوات الأمريكية انسحبت من النيجر عام 2024، تاركة الميدان مفتوحاً أمام تمدد الإرهاب وتعقيدات النفوذ الروسي عبر «Africa Corps». هذا الفراغ سمح للجماعات المسلحة بأن تتحول من أطراف هامشية إلى فاعل رئيسي يفرض شروطه على الأرض.

في هذا السياق، برزت قراءات تحليلية، منها ما قدّمه الدكتور عبد الناصب سلم حامد، الباحث في إدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب. حامد أشار في تصريحات سابقة لـ «الأيام نيوز» إلى أن الجماعات الإرهابية لم تعد تتحرك وفق أنماط تقليدية، بل استثمرت في التكنولوجيا الحديثة: الإنترنت الفضائي مكّنها من الحفاظ على الاتصال والقيادة والسيطرة، والطائرات المسيّرة عززت قدرتها العملياتية. أكثر من ذلك، غدّت المظالم المحلية والنزاعات على الموارد عمليات التجنيد، خصوصاً مع ما يُسجّل من انتهاكات ترتكبها ميليشيات موالية للحكومات، ما يخلق حلقة مفرغة من العنف والانتقام. لم تعد هذه التنظيمات مجرد جماعات تحمل السلاح في أطراف الصحراء، بل شبكات متكاملة تستخدم



الدعاية الرقمية، التمويل غير المشروع، والتحالفات المحلية لضمان بقائها وتمددتها أمام هذا الواقع، يجد الاتحاد الإفريقي نفسه محاصراً بين طموحاته الكبرى وقدراته المحدودة. فمن جهة، يرفع شعار «الحلول الإفريقية للمشاكل الإفريقية»، ومن جهة أخرى يفتقر إلى الآليات الكافية لترجمته على الأرض، صحيح أن قرار مجلس الأمن 2719 فتح الباب أمام تمويل يصل إلى 75% من ميزانية بعثات الاتحاد الإفريقي، لكن دون آليات شفافية ومساءلة، سيظل الدعم الدولي هشاً ومتذبذباً. وهنا يبرز المأزق: القارة الإفريقية في حاجة ماسة إلى دعم لوجستي واستخباري وتمويل مستدام،

لكن عليها في الوقت نفسه أن تثبت قدرتها على إدارة هذه الموارد بعيداً عن الفساد والانقسامات.

الجزائر، عبر خطاب منصوري، أعادت تذكير القارة بأن الحلول الإفريقية ليست ترفاً خطابياً بل شرطاً لبقاء القارة مستقلة، فهي تدعو إلى إعادة إحياء «مسار نواكشوط» بإنشاء غرفة عمليات استخباراتية دائمة، واعتماد نموذج انتشار مرن يشمل الجيش والشرطة والقضاء العسكري، بما يشبه تجربة «ساميم» في موزمبيق. هذا النموذج قد يشكل نقطة انطلاق، إذا ما ترافق مع سياسات حقوقية واضحة وآليات شكاوى مدنية تقلل من الانتهاكات وتستعيد ثقة السكان، الفكرة الأساسية هنا أن المعركة ضد الإرهاب لا يمكن كسبها بالرصاصة فقط، بل باستعادة ثقة الناس في مؤسساتهم وخلق أفق تنموي يحصّن المجتمعات من الانجرار وراء خطاب العنف.

لكن التحديات أبعد من ذلك، فمن الناحية اللوجستية، تعاني جيوش المنطقة من ضعف في قدرات النقل الجوي والإخلاء الطبي، إضافة إلى غياب منظومات فعالة للتصدي للطائرات المسيّرة التي باتت سلاح الجماعات المفضل، أما سياسياً، فالمشهد أكثر تشظياً، حيث يشهد الساحل انقساماً حاداً بين تحالفاته الداخلية، فضلاً عن التنافس الدولي الذي يجعل المنطقة ساحة صراع بين واشنطن وموسكو، فيما تبقى بكين حاضرة عبر استثماراتها في البنية التحتية والموارد، دون أن تتخبط عسكرياً بشكل مباشر. هذا التزاحم الدولي على منطقة فقيرة في مؤسساتها وغنية في ثرواتها (اليورانيوم، الذهب، النفط) يفسر لماذا تُترك الحلول الجذرية جانباً لصالح مقاربات أمنية قصيرة الأمد.

الولايات المتحدة، عبر مبعوثها مسعد بولس، حاولت طمأنة الاتحاد الإفريقي بأنها شريك استراتيجي «على أساس الاحترام والواقعية والتنازع». لكنها في الواقع تميل إلى مقاربة «التمكين عن بعد»، أي الاكتفاء بالدعم الاستخباري واللوجستي والتمويل، دون الانخراط الميداني المباشر. وهذا التوجه، رغم أنه يحافظ على سيادة الدول، يطرح تساؤلاً حول جدواه في مواجهة جماعات مسلحة باتت تمتلك مرونة وقدرة على الحركة تفوق أحياناً جيوش المنطقة. أما روسيا، فتري في الساحل فرصة لتثبيت حضورها الجيوسياسي، حتى وإن كان عبر مجموعات شبه عسكرية لا تخضع للمحاسبة. وبين واشنطن وموسكو، يظل المدنيون الحلقة الأضعف، يدفعون ثمن لعبة كبرى لا يملكون فيها صوتاً ولا قراراً.

إن ما يظهر جلياً اليوم أن معركة الساحل ليست مجرد مواجهة مع جماعات إرهابية، بل هي اختبار سياسي وأخلاقي لقدرة القارة الإفريقية على حماية شعوبها وصيانة كرامتهم. الجزائر، بخطابها الأخير، حاولت رسم ملامح مقاربة بديلة، لكن نجاحها يظل مرهوناً بإرادة جماعية حقيقية داخل الاتحاد الإفريقي، وبقدرة هذا الأخير على التحول من التصريحات إلى أفعال ملموسة على الأرض. المطلوب اليوم ليس بيانات شجبة جديدة، بل بناء آليات تعاون فعّالة، شفافة ومستدامة، قادرة على الجمع بين الأمن والتنمية، بين حماية المدنيين وبناء المؤسسات.

يبقى السؤال مفتوحاً: هل يستطيع الاتحاد الإفريقي، مدعوماً بتجارب محلية مثل النموذج الجزائري، أن يحوّل التحديات الأمنية في الساحل إلى فرصة لإعادة بناء الدولة وتعزيز التنمية، أم سيظل أسيراً لتجاذبات القوى الدولية ودوامة العنف؟ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ليس فقط مستقبل الساحل، بل مصير القارة بأكملها، التي تقف اليوم على مفترق طرق بين التفكك والانبعاث.



في جنيف صوتٌ يفضح الاحتلال المغربي، في جوهانسبورغ حضورٌ يرشّخ القضية وفي الإعلام شهادةٌ تُقاوم موجة التزييف.. هكذا يتوزع النضال الصحراوي بين المنابر الحقوقية، والمقاعد الإفريقية، والمنصات الفكرية. كل جبهة تحمل رسالتها الخاصة، لكنّها تلتقي عند معنى واحد: الصحراء الغربية قضية شرعية لا يمحوها الصمت ولا المواقف الانتقائية. إنها معركة أبطالها بالكلمة والموقف، ويكتبها شعب يرفض الاستسلام مهما طال زمن الاحتلال.

حيثما يكون.. الكلمة الصحراوية تطارد الاحتلال المغربي

أدم الصغير

لن يُضعف إرادة الصحراويين في المقاومة، بل يعزز قناعتهم بأن معركتهم ليست فقط من أجل الأرض، بل من أجل العدالة والكرامة وحق الشعوب في السيادة على مواردها.

ولم يخف لكل امتعاضه من ازدواجية المواقف الأوروبية، التي تدّعي التمسك بالقانون الدولي بينما تبرم اتفاقيات اقتصادية مع المغرب تشمل الصحراء الغربية. بالنسبة له، هذه الممارسات تفضح تواطؤا غير معلن، وتكشف أن المصالح الاقتصادية كثيرا ما تُقدّم على المبادئ، لكنه ذكّر بأن محكمة العدل الأوروبية أكدت مرارا أن أي اتفاق مع المغرب لا يمكن أن يشمل الصحراء الغربية، ما يضع الأوروبيين في تناقض صارخ بين التزاماتهم القانونية وسلوكهم السياسي.

في المقابل، لم يغفل لكل الإشارة إلى الدعم الذي تحظى به القضية الصحراوية داخل الأمم المتحدة، وفي صفوف حركة عدم الانحياز، وكذلك في الاتحاد الإفريقي. واعتبر أن الاعتراف القاري بالجمهورية الصحراوية ليس رمزيا، بل يحمل وزنا سياسيا وقانونيا كبيرا، لأنه يعكس موقفا إفريقيا موحدا يقوم على مبدأ تصفية الاستعمار. هذا الاعتراف، برأيه، يترك المغرب أكثر من أي اعتراف فردي من دولة هنا أو هناك، لأنه يكشف عزلة مشروعه الاستعماري على الساحة الإفريقية.

وفي ظل هذا المشهد المتداخل، بين صوت الحقوقيين في جنيف، والمشاركة المؤسسية في جوهانسبورغ، والتحليل السياسي في الحوار الصحفي، تتضح صورة نضال متعدد المستويات يخوضه الشعب الصحراوي. نضال يواجه الانتهاكات الميدانية بالتوثيق والضغط الحقوقي، ويثبت شرعية الدولة الصحراوية في المحافل الإفريقية والدولية، ويفضح في الوقت نفسه تناقضات القوى الكبرى التي تتغاضى عن القانون الدولي باسم المصالح. هذا التداخل بين الأبعاد المختلفة يُظهر أن القضية الصحراوية قضية عادلة تحمل في جوهرها صراعا بين قيم الحرية والعدالة من جهة، والمصالح الاستعمارية والهيمنة من جهة أخرى.

وهكذا، يبقى الشعب الصحراوي متمسكا بخيار الصمود، رافضا محاولات فرض الأمر الواقع، ومؤكدا أن الحق لا يسقط بالتقادم، وأن صوت العدالة وإن خفت أحيانا فلن يصمت تماما. فكما عبّرت الدجيمي عن معاناة النشطاء والمعتقلين، وأكد لكل أن التاريخ لا يُمحى، وأثبتت المشاركة الإفريقية أن الجمهورية الصحراوية جزء من الجسد القاري، فإن رسالة الشعب الصحراوي إلى العالم تبقى واضحة: نحن هنا، باقون، نناضل، وننتظر لحظة الإنصاف التي لا بد أن تأتي.

تهميشهم على الساحة القارية لم ينجح رغم الضغوط السياسية والاقتصادية.

أما في حوار مطوّل مع مجلة «ليمانيسست»، فقد قدّم ماء العينين لكل قراءة عميقة للصراع الصحراوي المغربي، من زاوية القانون الدولي والشرعية التاريخية. شدد على أن الاحتلال المغربي لن يستطيع محو هوية الصحراويين أو تزوير تاريخهم، مهما حاول شراء الاعترافات الدبلوماسية هنا وهناك. بالنسبة له، فإن ادعاء بعض الدول الكبرى بوهم السيادة المغربية على الصحراء الغربية لا يساوي شيئا أمام الحقيقة القانونية التي تقرّ بوضوح أن الإقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، وأن الشعب الصحراوي وحده صاحب الحق في تقرير مصيره. وأوضح أن هذه الاعترافات ليست سوى انعكاس لموازين قوى آنية، لكنها لا تغتّر جوهر الصراع، الذي يبقى قضية تصفية استعمار بالدرجة الأولى.

لكل لم يتوقف عند الجانب القانوني فقط، بل فضح الأبعاد الاقتصادية للاحتلال، حيث يُستغل الفوسفات والثروات السمكية والطاقة المتجددة دون أي اعتبار لحقوق الشعب الصحراوي. وأكد أن نهب الموارد لا يشكل مجرد خرق للقانون الدولي، بل يساهم عمليا في إطالة أمد الصراع، لأنه يوفر للمغرب مصادر تمويل لتعزيز وجوده العسكري والإداري في الأراضي المحتلة، كما يخلق شبكات مصالح دولية تسعى إلى عرقلة أي حل عادل. ومع ذلك، يرى أن هذا الواقع

عن قضايا الانتهاكات المباشرة، لكنه لا يقل أهمية في معركة الشعب الصحراوي من أجل الاعتراف والسيادة. فقد شاركت الجمهورية الصحراوية في أشغال اللجنة الفنية للمالية التابعة للاتحاد الإفريقي، إلى جانب ممثلين عن عشرات الدول الإفريقية. وفي هذا المحفل، لم تكن القضية المطروحة مرتبطة بالحدود أو الصراعات السياسية، بل بملف حيوي يمس حياة كل الشعوب الإفريقية: تمويل القطاع الصحي، مشاركة الصحراويين في هذا الإطار لم تُقرأ فقط باعتبارها مساهمة تقنية في صياغة السياسات المالية للقارة، بل كرسالة سياسية قوية تؤكد أن الجمهورية الصحراوية ليست مجرد قضية نزاع كما يدعي مزور التاريخ، بل دولة قائمة تبني مؤسساتها وتشارك في رسم المستقبل الإفريقي المشترك.

أجواء النقاش في جوهانسبورغ أظهرت أن الصحراويين لا يكتفون بخوض معاركهم في المحافل السياسية والحقوقية، بل يسعون إلى تثبيت حضورهم كطرف فاعل في القضايا التنموية الكبرى للقارة. حضور ممثل وزارة المالية الصحراوية وسط خبراء ووزراء من مختلف الدول الإفريقية يعكس اعترافا عمليا بعضوية الجمهورية الصحراوية في الاتحاد الإفريقي، ويضع المغرب في موقف حرج، إذ يجد نفسه مضطرا إلى تقاسم الطاولة ذاتها مع الدولة التي يسعى إلى إنكار وجودها. وهذا المشهد، على بساطته الظاهرية، يحمل أبعادا استراتيجية، إذ يثبت أن الصحراويين لا يزالون يحظون بدعم إفريقي راسخ، وأن مشروع تذيبهم أو

تتوزع نضالات الشعب الصحراوي اليوم بين قاعات مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وأروقة الاتحاد الإفريقي بجوهانسبورغ، وصفحات الصحافة الدولية، لترسم لوحة متعددة الأبعاد تؤكد تمسكه بالشرعية الدولية في مواجهة الاحتلال المغربي. ففي جنيف، وقفت الناشطة الحقوقية الغالية الدجيمي لتكشف بالصوت العالي فداحة الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون الصحراويون، محملة المجتمع الدولي مسؤولية صمته الذي شجّع المغرب على التمادي في خروقاته. وفي جوهانسبورغ، حضر ممثل الجمهورية الصحراوية أشغال اللجنة الفنية للمالية بالاتحاد الإفريقي، في مشهد يعكس حضورا مؤسسيا متقدرا، ويثبت أن الدولة الصحراوية طرف فاعل في صياغة السياسات القارية، لا سيما في الملفات الاستراتيجية مثل تمويل القطاع الصحي.

وفي حوار مطوّل مع مجلة «ليمانيسست»، شدّد ماء العينين لكل على أن الاحتلال المغربي لن ينجح في طمس التاريخ أو محو السيادة الصحراوية، مؤكدا أن الاعترافات الدبلوماسية الجزئية لا تغتّر من جوهر القضية التي تظل قضية تصفية استعمار محكومة بشرعية قانونية وتاريخية راسخة. وهكذا، بين التحذير الحقوقي، والتجذّر القاري، والتأكيد السياسي والفكري، تتضح صورة نضال متكامل يواجه محاولات التهميش والإقصاء بصمود متعدد الجبهات.

في قاعات مجلس حقوق الإنسان بجنيف، ارتفعت كلمات الغالية الدجيمي بحدة وهي تفضح ممارسات الاحتلال المغربي ضد المدنيين الصحراويين. لم يكن خطابها مجرد توصيف قانوني أو حقوقي، بل صرخة تعبّر عن إحباط متراكم بسبب سنوات من التجاهل الدولي، الذي فتح الباب أمام المغرب للاستمرار في الاعتقالات التعسفية، والإخفاء القسري، وحرمان النشطاء من أبسط الحقوق. لقد ركزت الدجيمي على أن التوصيات التي سبق أن صدرت عن المجلس ظلت حبيسة الورق، وأن الاحتلال المغربي لم يلتزم بأي خطوة جادة لتصحيح وضعية حقوق الإنسان في الصحراء الغربية. وفي ظل هذا الجمود، شددت على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية مباشرة في استمرار الانتهاكات، لأن صمته يمنح غطاء سياسيا للمحتل كي يواصل ممارساته دون رادع أو محاسبة.

وبينما كان صوت الدجيمي يتردد في جنيف، كانت جوهانسبورغ تشهد اجتماعا من نوع آخر، بعيدا





خطة ترامب ليست وثيقة سياسية بقدر ما هي مرآة مقلوبة: تعرض وعودا براقية، لكنها تعكس على الأرض وجهها قاتما من حصار وتجويع وضمّ ودماء. فمن الضفة المخنوقة اقتصاديا، إلى غزة الصامدة في الميدان والتي ترفض الاستسلام تحت القصف، وصولا إلى القدس التي تشهد عمليات مقاومة فردية، يتضح أن الخطة المعلنة ليست سوى غطاء لاستدامة الاحتلال، وأن الفلسطينيين الملتحمين بالأرض يردّون بلغة النار لا بلغة المؤتمرات.

مرآة ترامب المقلوبة..

غزة ترد على «سلام» الإبادة

وحيد سيف الدين

بينما يرّوج الإعلام الدولي لخطوط خطة ترامب للسلام باعتبارها فرصة سياسية جديدة، ويشير إلى تعامل حركة حماس معها بقدر من المسؤولية وإعلانها نية دراستها، تكشف الوقائع اليومية على الأرض صورة مغايرة تماما. فالضفة الغربية تعيش خنقا اقتصاديا قاتلا بفعل حجز أموال المقاصة وتقطع أوصالها بشبكات الاستيطان، ما يهدد أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة، في حين تتصاعد المواجهة الميدانية مع الاحتلال عبر عمليات فدائية متفرقة، كان آخرها دهس وإطلاق نار في القدس المحتلة أسفر عن إصابة مستوطنين واستشهاد المنفذ. وفي موازاة ذلك، تواصل كتائب القسام ضرباتها ضد الجيش الصهيوني في غزة، مؤكدة أن الشعب الفلسطيني - على الأرض - لا يرى في الخطة المعلنة سوى غطاء سياسي لاستمرار القتل والحصار والضم، وأن الكلمة الفصل تبقى للميدان حيث تتحدد موازين القوة والرسائل.

في الوقت الذي يحاول فيه الخطاب السياسي الأمريكي والصهيوني تسويق خطة ترامب كمدخل لتسوية سياسية جديدة، يجد الفلسطينيون أنفسهم أمام واقع أكثر قسوة، يتجسد في خنق اقتصادي متواصل بالضفة الغربية، ودمار شامل في قطاع غزة، واستمرار سياسة الاستيطان والضم في القدس. هذا التناقض بين ما يُعرض على الشاشات ك«حلول سلام» وما يعيشه الناس على الأرض، يكشف أن جوهر الخطة ليس سوى محاولة لتكريس الاحتلال ومنحه غطاء سياسيا أمام المجتمع الدولي، فيما يتصاعد الغضب الشعبي ويتحوّل إلى أفعال مقاومة تتجاوز قدرة الاحتلال على إخمادها.

في الضفة الغربية، يعيش الفلسطينيون أزمة اقتصادية خانقة لم يشهدوا مثيلا منذ سنوات طويلة. الاحتلال الصهيوني يحتجز نحو 10 مليارات شيكل من أموال الضرائب، وهي أموال تشكل شريان الحياة لمؤسسات السلطة الفلسطينية

وموظفيها. هذا الحجز لم يكن خطوة إدارية عابرة، بل سياسة ممنهجة تستهدف ضرب قدرة الفلسطينيين على الصمود، عبر تعطيل الرواتب، وإضعاف القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والخدمات الأساسية. النتيجة المباشرة كانت تآكل الإيرادات المحلية وتراجع قدرة السلطة على دفع مستحقات موظفيها، لتصل رواتبهم إلى نصف قيمتها فقط.

الأزمة لم تقف عند حدود المال، بل امتدت إلى الدواء. مستودعات وزارة الصحة باتت فارغة من أكثر من 150 صنفا من الأدوية، بينها أدوية الأورام والعمليات الجراحية. وفي الوقت الذي يفتش فيه المرضى عن علاج غير متوافر، تستمر «إسرائيل» في عزل الضفة اقتصاديا عبر المستوطنات التي قطعت أوصال طرق النقل، وأفقدت الشركات قدرتها على الحركة. أما آلاف العمال الذين كانوا يعتمدون على العمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، فقد انقطعت أرزاقهم منذ اندلاع الحرب على غزة، ما ضاعف نسب البطالة والفقر.

المشهد في غزة تجاوز كل حدود المأساة الإنسانية. فمُنذ فجر أمس الثلاثاء، استشهد 51 فلسطينيا بينهم 18 كانوا يبحثون عن المساعدات، في وقت يواصل فيه جيش الاحتلال تنفيذ أحرمة نارية وغارات متواصلة على القطاع المحاصر منذ سنوات. لكن المقاومة، وعلى رأسها كتائب القسام، ردّت بعمليات نوعية أظهرت أن الميدان لا يزال قادرا على قلب المعادلات. ففي جنوب مدينة غزة، خاض مقاتلو القسام اشتباكات مباشرة مع قوات الاحتلال على مسافة صفر، وأوقعوا في صفوفها قتلى وجرحى، كما تمكنوا من تفجير دبابة ميركافا جنوب حي الصبرة. هذه العمليات حملت رسالة واضحة: رغم الكلفة البشرية الهائلة، فإن غزة لم تستسلم ولن تسمح بفرض شروط استسلام تحت مُسمّى «السلام».

أما القدس المحتلة، فكانت أمس مسرحا لعملية فدائية جديدة هزّت الاحتلال. عند حاجز النفق بين القدس وبيت لحم، نفّذ الشاب مهدي محمد عواد ديرية عملية دهس وإطلاق نار

قبل أن تولد. حماس التي أعلنت استعدادها لدراسة الخطة لم تفعل ذلك من موقع الضعف، بل لتؤكد أنها تتحرك بمسؤولية سياسية، فيما يبقى القرار الحقيقي مرهونا بما يجري على الأرض، حيث المقاومة هي التي ترسم حدود الممكن.

إن استمرار عمليات القسام في غزة، وتصاعد الفعل المقاوم في الضفة والقدس، يبرز أن الميدان أصبح ساحة الرد الفلسطيني الأساسية على مشاريع تصفية القضية. ومع كل شهيد يسقط، ومع كل عائلة تفقد أبناءها تحت أنقاض الغارات أو في زنازين الاحتلال، يزداد اليقين بأن الشعب الفلسطيني لا يبحث عن تسويات ناقصة، بل عن حرية كاملة تعيد له أرضه وحقوقه. هذا المسار قد يبدو طويلا وداميا، لكنه وحده القادر على فرض معادلة جديدة، لأن الاحتلال أثبت مرارا أن لغة القوة وحدها هي التي يفهمها.

وبينما يصرّ الخطاب الصهيوني والأمريكي على الحديث عن يُسمى «فرص سلام»، يرى الفلسطينيون بأم أعينهم كيف يتحول «السلام» الموعود إلى أداة حرب أخرى، هدفها إدامة الاحتلال وتفتيت المجتمع الفلسطيني وتجويعه. من هنا، يصبح من الواضح أن ما يُبنى في الكواليس السياسية لا يملك فرصة للحياة، لأن الأرض نفسها تلفظه عبر مقاومة تتجدد كل يوم. وإذا كان أمس الثلاثاء قد شهد عملية دهس وإطلاق نار في القدس، وغارات دموية في غزة، فإن الغد مرشح لمزيد من المواجهات، ما دامت الأسباب العميقة للاشتعال قائمة: الاحتلال والاستيطان والحصار.

بهذا المعنى، فإن الخطة الأمريكية ليست سوى فصل جديد من فصول إدارة الصراع، لا حله. أما الحل الحقيقي، فهو ما يصوغه الفلسطينيون بأنفسهم عبر صمودهم في الضفة وغزة والقدس، وعبر دماء شهدائهم الذين يحولون الميدان إلى جبهة مواجهة يومية مع الاحتلال. وفي هذه الجبهة، يتحدد المستقبل بعيدا عن المؤتمرات والوعود، ليؤكد أن الكلمة الفصل ستظل للشعب الذي قرر أن لا يقايض حريته بأي خطة تُفرض عليه من الخارج.

أصابت عددا من المستوطنين، بعضهم بجروح خطيرة، قبل أن يرتقي شهيدا برصاص جنود الاحتلال. العملية جاءت كترجمة عملية لغضب متراكم جراء سياسات الضم والاستيطان، خاصة بعدما بدأ الاحتلال توزيع تصاريح دخول على أهالي بلدات شمال غربي القدس تمهيدا لضمها واعتبار دخولها «دخولا إلى الكيان». حركة حماس رحبت بالعملية واعتبرتها رسالة دامغة بأن الشعب الفلسطيني لن يقف مكتوف الأيدي أمام الإبادة في غزة والهدم في الضفة.

الاحتلال ردّ كعاداته بسياسة العقاب الجماعي، فاقترح قرية بيت فجار جنوب بيت لحم ودهم منزل الشهيد مهدي ديرية، في محاولة لإرسال رسالة ردع، لكن مثل هذه الإجراءات لم تفعل سوى إذكاء جذوة المقاومة. فكل عملية اغتيال أو اقتحام أو هدم بيت، يخلف خلفه عشرات المستعدين للسير على درب الشهداء، الأمر الذي يثبت أن الأمن الذي يسعى الاحتلال إلى فرضه بالقوة يظل هشّا أمام تصميم شعب يقااتل من أجل حريته.

في ظل هذه الوقائع، تتبدد أوهام التسوية السياسية التي يجري تسويقها على المنابر الدولية. تقرير «رويترز» نفسه أشار إلى أن فرص قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة تبدو بعيدة المنال، ليس فقط بسبب رفض الاحتلال منح الفلسطينيين سيادة حقيقية، بل لأن الواقع الاقتصادي والسياسي المفروض يجعل أي كيان فلسطيني ضعيفا ومرتهنا. البنك الدولي حذر بدوره من انهيار مالي وشيك للسلطة الفلسطينية إذا استمرت هذه السياسات، بينما مجلة «فورين بوليسي» تحدثت بوضوح عن خطة صهيونية لإحداث انهيار اقتصادي في الضفة، باعتبارها وسيلة للضغط السياسي.

لكن على الرغم من هذا الواقع المأساوي، فإن الرؤية الفلسطينية التي تتبلور في الميدان تقول شيئا آخر: لا يمكن فرض السلام بالقوة، ولا يمكن مقايضة الدم والحرية بوعود اقتصادية مشروطة. الشعب الفلسطيني، من غزة إلى القدس مروراً بالضفة، يرسل رسائل متتالية بأن أي خطة تتجاهل حقوقه الأساسية في التحرر والاستقلال ستسقط

في شبه الجزيرة الكورية يتشابك صدى الصواريخ مع صخب التصريحات، فما هي سيئول تحذر من أن بيونغ يانغ باتت تملك القدرة على بلوغ العمق الأمريكي، مستشهدة بتحول موازين القوى منذ لقاء كيم جونج أون ودونالد ترامب عام 2018. وفي المقابل، يرفع الشمال صوته معلنا أن ترسانته خط أحمر لا يقبل المساومة، وأن التخلي عنها يعني التخلي عن سيادة الدولة نفسها. هذا التناقض يعيد رسم جوهر الأزمة: مطلب متكرر بنزع السلاح في مواجهة إصرار على التمسك به كدرع وجودي، بينما يبقى الحوار مطروحا، لكن بأبواب حديدية وشروط أعقد من أصل النزاع..



دستور نووي ويد طويلة..

هل باتت أمريكا في مرمى صواريخ «كيم»؟

موسى بن عبد الله

للتعاون مع الدول التي «ترفض العدوان والهيمنة وتسعى إلى الاستقلال والعدالة». ويأتي ذلك بعد تقارير إعلامية تفيد بأن الزعيم كيم نفسه أبدى انفتاحا مشروطا على الحوار مع الولايات المتحدة، شرط أن تحتفظ كوريا الشمالية بترسانتها النووية كاملة دون أي تخفيض أو تفكيك.

من جانبها، ما زالت سيئول متمسكة بسياسة نزع السلاح النووي كخيار وحيد لضمان الأمن والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية. وقد جدد الرئيس لي جاي ميونغ هذا الموقف في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدا أن بلاده لا تسعى إلى تغيير النظام في كوريا الشمالية، بل تريد إنهاء «الحلقة المفرغة» من التوترات المتكررة التي تهيمن على العلاقات بين الجارتين منذ عقود. ومع ذلك، يرى مراقبون أن التباين بين الخطابين الشمالي والجنوبي يظل جذريا، حيث تنطلق سيئول من فرضية أن أي استقرار دائم لن يتحقق ما لم يتم تفكيك الترسانة النووية لبيونغ يانغ، بينما يعتبر قادة الشمال أن تلك الترسانة هي الضمانة النهائية لردع أي محاولة خارجية للمساس بالنظام أو تهديد وجود الدولة.

وتتداخل هذه المواقف المتناقضة مع واقع العقوبات الدولية المفروضة على بيونغ يانغ منذ أول تجربة نووية أجرتها عام 2006، والتي تزايدت شدتها مع كل اختبار جديد. فبرغم الضغوط الاقتصادية والسياسية، لم تتراجع كوريا الشمالية عن تطوير برنامجها النووي، بل أعادت تشغيل منشأة يونغبيون لتخصيب اليورانيوم عام 2021 بعد إعلان سابق عن إغلاقها، ما يعكس تصميمها على الاستمرار في المسار ذاته.

هكذا بات المشهد - في شبه الجزيرة الكورية - يعكس تناقضا عميقا: في حين ترى سيئول وحلفاؤها أن البرنامج النووي والصاروخي لبيونغ يانغ تهدد وجودي للأمن الإقليمي والدولي، يتمسك الشمال بموقفه الذي يعتبر هذه القدرات الركيزة الأساسية لبقاء النظام وضمانه لاستقلاله. ومع بقاء نافذة الحوار مفتوحة لكن بشروط صعبة، يبدو أن الأزمة مرشحة للاستمرار بل وربما التصعيد، ما لم تنجح القوى الكبرى في إيجاد صيغة توازن بين هواجس الأمن ومطالب السيادة التي تشبث بها بيونغ يانغ بقوة.

كل هذه المؤشرات تجعل من البرنامج النووي الكوري الشمالي واقعا صعب التجاهل، سواء من جانب القوى الغربية أو الإقليمية.

غير أن بيونغ يانغ لا تكتفي بعرض قوتها النووية والصاروخية، بل تربطها بشكل مباشر بمفهوم السيادة الوطنية وحقوق البقاء. فقد شدد كيم سون غيونغ، نائب وزير الخارجية الكورية الشمالية، في خطاب حديث، على أن بلاده لن تتخلى أبدا عن ترسانتها النووية، واصفا أي محاولة لفرض نزع السلاح النووي بأنها تعادل مطالبتها بالتخلي عن السيادة والوجود. وأضاف أن السلاح النووي بات قانونا وطنيا وسياسة سيادية وحقا غير قابل للتنازل، مؤكدا أن بلاده لن تتراجع عن هذا الموقف تحت أي ظرف من الظروف.

هذا الموقف يعكس إصرارا مبدئيا لدى القيادة الكورية الشمالية على ربط برنامجها النووي بالهوية الوطنية والدستور، إذ سبق أن أعلن كيم جونج أون أن امتلاك الأسلحة النووية مكرس دستوريا ولا يمكن فصله عن سيادة الدولة وأمنها. ومع ذلك، أبقى المسؤول الكوري الشمالي الباب مواربا أمام احتمالات الدبلوماسية، مشيرا إلى أن بلاده مستعدة

للتطورات بالتجربة التي أجرتها بيونغ يانغ في أكتوبر 2024، حيث أطلقت صاروخ «هواسونغ-19» الذي حلق لمدة 86 دقيقة، ووصل إلى ارتفاع قياسي بلغ نحو 7687 كيلومترا، قبل أن يسقط في البحر غرب اليابان، في حادثة اعتُبرت دليلا إضافيا على جدية تقدم البرنامج الصاروخي. ولم يتردد كيم جونج أون عقب هذا الاختبار في التأكيد أن نجاح الإطلاق يثبت عزيمة بلاده الراسخة على مواجهة «الأعداء»، في إشارة واضحة إلى الولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين.

وفي موازاة التقدم في تكنولوجيا الصواريخ، تشير تقديرات الاستخبارات الكورية الجنوبية إلى أن بيونغ يانغ قد تملك ما يصل إلى طنين من اليورانيوم عالي التخصيب. هذه التقديرات لاقت دعما من خبراء روس مثل فلاديمير خرسيتالوف ويفغيني كيم من مركز الدراسات الكورية في الأكاديمية الروسية للعلوم، اللذين اعتبرها «محملة للغاية»، مستشهدين بامتلاك كوريا الشمالية بنية تحتية متكاملة لتخصيب اليورانيوم تشمل احتياطات خامات، مرافق تعدين ومعالجة، قدرات لإنتاج سادس فلوريد اليورانيوم، وأجهزة طرد مركزي، فضلا عن إمكانية تصنيع اليورانيوم المعدني النقي.



تتسارع التطورات في شبه الجزيرة الكورية على وقع تصاعد القدرات النووية والصاروخية لبيونغ يانغ، وما يرافقها من تصريحات متباينة بين سيئول وبيونغ يانغ. ففي الوقت الذي يؤكد فيه مسؤولون كوريون جنوبيون أن كوريا الشمالية باتت قادرة على ضرب الأراضي الأمريكية، مشددين على خطورة التحول في موازين القوى منذ قمة كيم جونج أون ودونالد ترامب عام 2018، يصّر قادة الشمال على أن ترسانتهم النووية غير قابلة للتفاوض، ويعتبرون التخلي عنها مساسا بسيادة الدولة وحققا في البقاء. هذا التباين يعكس جوهر الأزمة المستمرة: بين دعوات لنزع السلاح النووي من جانب، وتمسك صلب بالسلاح باعتباره ضمانة نهائية للبقاء من جانب آخر، مع بقاء باب الحوار مفتوحا بشروط صارمة لا تقل تعقيدا عن أصل الخلاف.

أكد وزير التوحيد الكوري الجنوبي جونج دونغ يونغ أن بلاده باتت مضطرة للاعتراف بحقيقة استراتيجية صعبة، وهي أن كوريا الشمالية أصبحت ضمن ثلاث دول فقط في العالم قادرة على ضرب الأراضي الأمريكية. وجاء هذا التصريح في مؤتمر صحفي عقده الوزير في برلين، حيث شدد على أن موازين القوى شهدت تحولا جذريا منذ القمة التاريخية بين كيم جونج أون والرئيس الأمريكي دونالد ترامب عام 2018، معتبرا أن بيونغ يانغ لم تعد تكتفي بالحديث عن كونها دولة رائدة، بل انتقلت فعليا إلى مستوى جديد من القدرات النووية والبالستية يستوجب إعادة تقييم شاملة للواقع الأمني في المنطقة والعالم.

هذا التحذير يتناغم مع ما أعلنه الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ في سبتمبر الماضي، حين أشار إلى أن كوريا الشمالية بلغت المراحل النهائية من تطوير صاروخ باليستي عابر للقارات قادر على تنفيذ ضربة نووية ضد الولايات المتحدة، ولم يبق أمامها سوى إتقان تكنولوجيا إعادة الدخول إلى الغلاف الجوي. وترتبط تحليلات وكالة «يونهاب» هذه



طفل على دراجة ووالد يراقب من بعيد... هكذا اختصر «كيث كيلوغ» علاقة أوروبا بأمريكا في زمن الحرب الأوكرانية. لكن السؤال يظل مفتوحا: هل أصبح الطفل الأوروبي قادرا حقا على القيادة، أم أنه لا يزال ينتظر «الأب الأمريكي» ليلتقطه عند أول سقوط؟

من عجلات الدعم إلى اختبار التوازن..

واشنطن تفضم أوروبا أمنيا

حميد سعدون

الوضع في الجبهة». وأضاف أن أي تعزيزات عسكرية لن تعدل موازين القوى بشكل جوهري.

وسط هذه التجاذبات، بدأ الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي مرتبكا. ففي منتدى وارسو، عندما سُئل إن كان يملك «ثقة مطلقة» بدعم ترامب، اكتفى بضحكة عصبية وتجنب التصريح المباشر، متحدثا عن «موقف متوازن» من واشنطن. هذا السلوك ذُكر بحادثة فبراير الماضي في البيت الأبيض، حين وبّخه ترامب وطلب منه وقف إطلاق النار والتوقف عن مهاجمة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ما أدى إلى انسحاب الوفد الأوكراني من دون توقيع اتفاقية حول التنقيب المشترك عن الثروات النادرة. وفي موقف آخر، وصف نائب الرئيس الأمريكي جي دي فانس زيلينسكي بأنه «داعية ديمقراطي جاحد»، معتبرا أن كييف تلقي باللوم على واشنطن رغم أن المحيط يفصلها عن الحرب في أوروبا.

هذا التردد يعكس قلق كييف من تغيير الأولويات الأمريكية. فمن جهة، تلوح واشنطن بتزويدها بأسلحة متطورة تتيح ضرب العمق الروسي. ومن جهة أخرى، ترسل رسائل واضحة بأن على أوروبا أن تتحمل العبء الأكبر. وفي الوقت نفسه، يشهد الموقف الأمريكي تحولا في نبرة الخطاب، حيث صرح ترامب مؤخرا بأن أوكرانيا قادرة على «القتال والفوز» بدعم من الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبره كثيرون محاولة لتحميل الأوروبيين المسؤولية بدلا من تحملها أمريكيا.

الصورة العامة ترسم مشهدا معقدا: أوروبا تجد نفسها مضطرة إلى التحرك ككيان مستقل في ظل إعادة تموضع أمريكي، لكنها تفتقر إلى الأدوات العسكرية التي تتيح لها قيادة المواجهة منفردة. في المقابل، تسعى واشنطن إلى الحفاظ على موقع يتيح لها التحرك في كل اتجاه: دعم محدود لكييف، رسائل مزدوجة لموسكو، وضغوط متزايدة على الأوروبيين. أما زيلينسكي، فيقف في المنتصف بين وعد لا تكتمل وضغوط لا تنتهي، ما يزيد ارتبাকে في اختيار المسار الصحيح.

وبين لهجة التحدي في وارسو، وخطاب التوازن في واشنطن، وسخريه موسكو من التهديدات الغربية، تبدو الأزمة الأوكرانية تجسيدا لمرحلة انتقالية في العلاقات عبر الأطلسي، حيث لم تعد أوروبا قادرة على الركون الكامل للمظلة الأمريكية، ولم تبلغ بعد القدرة على الاكتفاء الذاتي في المجال الأمني والعسكري.

الحرب الأوكرانية، وهكذا حملت كلمات كيلوغ رسالة واضحة: واشنطن لن تتخلي بالكامل عن كييف لكنها لن تذهب إلى أبعد من دعم محسوب يراعي حدود المصلحة الأمريكية.

غير أن الخطاب المتوازن لا يعكس دائما حقيقة الموقف. فكيلوغ نفسه أوضح في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» أن واشنطن لا تمنع كييف من استهداف العمق الروسي. واستشهد بتصريحات نائب الرئيس جي دي فانس ووزير الخارجية ماركو روبيو، حيث تحدث الاثنان صراحة عن إمكانية استخدام الأسلحة الأمريكية طويلة المدى في ضربات على الأراضي الروسية. ولمح كيلوغ إلى أن البحث جارٍ في احتمال تزويد كييف بصواريخ «توماهوك»، وإن لم يُتخذ القرار النهائي بعد. بذلك، يتضح التناقض بين خطاب رسمي يدعو إلى التوازن وخطوات عملية تحمل في طياتها إشارات إلى التصعيد.

في وارسو، برزت لهجة أوروبية أكثر وضوحا في رسم خطوط المواجهة مع موسكو. رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك أعلن أن الحرب في أوكرانيا «حربنا جميعا»، مؤكدا أن خسارتها ستترك تداعيات

هل أصبحت أوروبا قادرة حقا على مواجهة تحدياتها العسكرية دون الاعتماد الكلي على المظلة الأمريكية؟ سؤال أعاد مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، كيث كيلوغ، طرحه في منتدى وارسو للأمن، مقدّما إجابة لا تخلو من الطرافة. فقد شبه القارة العجوز بطفل تعلم أخيرا كيف يحافظ على توازنه بعد أن تخلى عن عجلات دراجته المساعدة. وبما أن الطفل الأوروبي - بحسب روايته - صار يركب الدراجة وحده، فإن «الأب الأمريكي» بات مطمئنا بما يكفي ليتراجع خطوة إلى الخلف، مكتفيا بموقف متوازن في الأزمة الأوكرانية. لكن: إلى أي مدى سيستمر هذا التوازن الأبوي، قبل أن يجد الطفل نفسه وحيدا في الطريق وسط العاصفة الروسية؟

كيلوغ، الذي شارك في منتدى «مؤتمر وارسو للأمن» تحت عنوان «تأمين أوروبا: الاستراتيجيات عبر الأطلسي في زمن الحرب وعدم اليقين»، أكد أن الأوروبيين أصبحوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم عسكريا، وأن الحماية الأمريكية لم تعد شرطا لبقاء التوازن. شبه الأمر بتجربة شخصية حين تذكر أطفاله وهم يتعلمون ركوب الدراجة باستخدام عجلات مساعدة، ثم تمكنوا من الاستغناء عنها لاحقا، مشيرا إلى أن أوروبا اليوم في موقف مشابه لم يعد يحتاج إلى «عجلات إضافية».

هذا التشبيه المفعم بروح الأبوة يتقاطع مع ما كشفه موقع «يوراكتيف» في وقت سابق، حين أشار إلى أن الدول الأوروبية داخل الناتو بدأت فعليا الاستعداد لاحتمال تقليص الوجود العسكري الأمريكي، المقدر بحوالي 80 ألف جندي. وتقدر أوساط أوروبية أن الرئيس ترامب قد يسحب جزءا من هذه القوات ويوجهها نحو مناطق أخرى في آسيا والشرق الأوسط، ما يضع أوروبا أمام تحديات أمنية مباشرة دون المظلة الأمريكية التقليدية.

وحين سُئل كيلوغ عن التزام ترامب تجاه أوكرانيا، اختار التهرب من الإجابة المباشرة، مكتفيا بالقول إن الرئيس الأمريكي «يحافظ على موقف متوازن بشكل استثنائي»، واعتبر أن هذا أفضل ما يمكن القيام به في هذه المرحلة. هنا تعود كلمة «التوازن» لتحتل مكان الصدارة: توازن في أوروبا التي تعلّمت ركوب الدراجة وحدها، وتوازن في واشنطن خلال تعاملها مع



كيث كيلوغ

أقرب ما يكون إليك..



<https://elayemnews.dz>

الأيام

NEW

تلك التي أزهرت وطننا..

بماذا نخبرنا قيود المؤبد؟

21-9

العدد 5601 - الأربعاء 01 أكتوبر 2025 م الموافق لـ 09 ربيع الثاني 1447 هـ



تلك التي أزهرت وطننا..

بماذا تخبرنا قيود المؤبد؟



إعداد الإعلامي الفلسطيني والأسير المحرر
خالد عزالدين

هؤلاء الأسرى أن العمر الضائع خلف القضبان يمكن أن يتحول إلى عمر للأمة بأكملها. قيود الاحتلال لا تملك أن تكسر الروح الحرة، ولا أن تطفئ شعلة الوطن في قلوبهم. هذه ليست مجرد قصة سجن، بل شهادة على القوة التي يولدها الظلم، ورسالة صادقة إلى العالم: الحرية لا تُسلب، والكرامة ستظل صامدة مهما طال الليل.

الزنازين تصبح مدارس، والرسائل تتحول إلى مؤلفات، والصبر يتجسد قوة تعانق التاريخ. من عبد الله البرغوثي إلى مروان البرغوثي، ومن أحمد سعدات إلى إبراهيم حامد، تمتد قصص الصمود عبر الأجيال، يكتبون ملحمة الحرية بحروف من صلابة الحديد، ملامسا كل قلب ينبض بحب الوطن. رغم العزل والانتهاكات والحرمان، يثبت

في فلسطين، لكل أسرة فراغ لا يملأه أحد منذ لحظة اعتقال الابن أو الابنة، الزوج أو الزوجة. الأسرى ليسوا مجرد أرقام في سجلات المحاكم، ولا أسماء في تقارير حقوق الإنسان، بل رموز صمود وحرية، رجالا ونساء، حراسا لذاكرة وطن كامل. كل حكم مؤبد يُفرض عليهم محاولة لاقتلاع الحياة، لكنه يزرع فيهم الوعي والإبداع.



أعمار معلقة خلف القضبان

تجاعيدها وهي تحلم أن يمدّ يده ليمسح دمعته عن خدها.

هناك ابن لم يعرف والده إلا من الصور والرسائل، يسأل كل ليلة: «متى رح يجي بابا؟»

المؤبد عند هؤلاء الأسرى لم يكن موتاً، بل حياة معلقة. حياة بلا أفق، بلا بيادر ولا زيتون، لكنها مليئة بالكرامة والصبر.

وإذا كان الاحتلال قد أراد للأحكام أن تكون قبرا مفتوحا، فإن الأسرى جعلوها مدرسة للحياة. كتبوا وتعلّموا، وحولوا الزنازين إلى جامعات، وزرعوا الأمل في قلوب شعبهم كما تُزرع السنابل في الحقول.

أسرى المؤبدات لم يحصدوا القمح ولم يقطعوا الزيتون، لكنهم زرعوا ما هو أبقي: زرعوا في ذاكرة فلسطين معنى الصمود، وأثبتوا أن العمر الضائع خلف القضبان يمكن أن يتحول إلى عمر للأمة بأكملها.

والدين عجوزين على وعد اللقاء، لكن الموت سبق الأحلام.

مروان البرغوثي، الذي كان يهتف في شوارع رام الله للحرية، صار صوته اليوم يتردد من خلف الأبواب الحديدية، كأنه ما زال قائداً في الميدان.

أما أحمد سعدات، فحول زنزانته إلى منبر سياسي، يكتب رسائل من قلب العتمة لتبقى حية في ضمير كل فلسطيني.

وهناك أيضاً حسن سلامة، المحكوم بثمان وأربعين مؤبداً، يواجه الزمن بابتسامة أسير لا يعرف الانكسار.

وراء كل اسم، هناك أم تنتظر. أم تضع كرسيًا فارغًا بجانبها كل صباح، وتقول في سرّها: «يمكن اليوم يرجع».

هناك زوجة شبت على أبواب السجن، كبرت

بقلم: ثورة ياسر عرفات

في فلسطين، لكل بيت حكاية أسير، ولكل عائلة وجع يثقل القلب. حين يهّل موسم القمح، وتتمايل السنابل تحت شمس حزيران، وحين تملأ رائحة الزيتون شوارع القرى في تشرين، تبقى هناك فراغات لا يملأها أحد. على موائد العائلات كرايس فارغة لم يجلس عليها أصحابها منذ سنين، وصور معلقة على الجدران تزداد اصفرارًا كلما طال الغياب.

أسرى المؤبدات هم أولئك الذين توقفت أعمارهم عند لحظة الاعتقال، بينما استمرت الحياة خارج الأسوار.

عبدالله البرغوثي، المحكوم بسبعة وستين مؤبداً، يشيخ بين دفاتر السجن، يكتب للأرض ولأطفاله الذين لم يكبروا بين يديه.

إبراهيم حامد، بخمسة وخمسين مؤبداً، ترك

من عتمة السجون إلى أحرار العالم

يا شعوب الأرض الحرّة، يا من تنبض قلوبكم بالعدل،

من خلف الجدران الغليظة، من قلب القيد وأنياب السجان، نبعث إليكم صرخة لا تعرف الصمت، نُعلن حضورنا رغم الغياب، نحن هنا.. لا زلنا نحمل أسماءنا كاملة، وذاكرتنا لم تُنتزع.

نحن الأسرى الفلسطينيون، نُساق إلى المحاكم مُكبّلي الأيدي، بلا بُدّ، ولا دليل، ومُمدّد اعتقالنا مرارًا كأنما الزمن عدوّنا الوحيد.

لقد مضت أعمارٌ، وشرقت أعمارٌ في المعتقلات والزنازين كبرنا، شابت أحلامنا، وتكسّرت أعوامنا على حواف التحقيق.

بيننا آباء حُرّموا من رؤية أبنائهم، وأمّهات حُرّمن من وداع أبنائهن،

بيننا من وُلد خلف القضبان، وكبُر لا يعرف طعم البحر ولا لون السماء.

نحن لسنا أرقامًا في سجلاتهم، نحن:

أسرى الحلم والكرامة.

شباب اختُطفت زهرة أعمارهم في وضّح القهر.

أطفال كبروا في جُسن الأسلاك والجدران.

مرضى يتأكلهم الألم تحت أنظار العالم الصامت.

يا من تؤمنون بالحرية.. هل من صدى لصوتنا؟ هل من منصّة تسمع أهانتنا؟ هل من قلم يكتب وجعنا؟

نُناشد ضمائركم الحيّة، نُنادي فيكم الإنسان، فلسطين تنزف من بؤابة السجون، وهناك آلاف خلف القضبان لا ينتظرون سوى لحظة إنصاف.

لسنا نرجو المستحيل، نحن نطالب بما هو حقّ لنا:

أن نُعامل كبشر، أن نُحاكم بعدل، أن نُحرّر من القيد.

نعاهدكم:

لن تكسر، لن ننهار، سنبقى أوفياء للحرية، وسنظل نؤمن أن صوت المظلوم لا بدّ أن يصل، وأن الجدران مهما علت، لا تستطيع حجب الشمس عن فجر آتٍ.

أصواتكم حريتنا كونوا معنا، فأنتم الأمل الأخير.

- إخوانكم الأسرى في سجون الاحتلال

شهادات حية من خلف القضبان...

سلسلة توثيقية تسلط الضوء على معاناة الأسرى في سجون الاحتلال



إعداد مكتب إعلام الأسرى

ظروف اعتقال قاسية تتسم بالإهمال الطبي والعزل الانفرادي وأحكام المؤبد المتكررة. ومن هنا، جاءت فكرة «سلسلة شهادات من خلف القضبان» الصادرة عن مكتب إعلام الأسرى، لتوثيق الروايات الحية التي يرويها ذوو الأسرى ومحاموهم، وإبراز معاناة الأسرى وأثر الاعتقال والعزل على حياتهم اليومية ومسيرتهم النضالية. هذه السلسلة هي جهد إعلامي توثيقي يهدف إلى كسر العزلة المفروضة على الأسرى وإيصال صوتهم إلى العالم.

ثانياً: رؤية السلسلة

نحو كشف حقيقة العزل والانتهاكات داخل سجون الاحتلال وتدويل معاناة

تعد قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال من أبرز القضايا الإنسانية والسياسية التي تستدعي التوثيق والمتابعة، إذ يعيش آلاف الأسرى، ومن بينهم مئات النساء والأطفال، في

ثالثاً: رسالة السلسلة

تسعى سلسلة «شهادات من خلف القضبان» إلى جعل صوت الأسرى حاضراً في الإعلام والرأي العام من خلال الاعتماد على روايات مباشرة من عائلاتهم ونشرها عبر قوالب توثيقية قابلة للانتشار.

رابعاً: أهداف السلسلة

1 - التوثيق: تسجيل الانتهاكات بحق الأسرى المعزولين وأصحاب المؤبدات والأحكام العالية، وتقديم مادة موثوقة توضح تفاصيل حياتهم داخل السجون.

2 - التوعية: إيصال صورة دقيقة للرأي العام المحلي والدولي حول واقع السجون وما يجري فيها بعيداً عن أعين الإعلام.

3 - الدعم المعنوي: إبراز صمود الأسرى ونقل رسائلهم من خلال عائلاتهم بما يخفف من وطأة العزلة المفروضة عليهم.

4 - المناصرة: تعزيز الحملات الحقوقية والإعلامية المطالبة بإنهاء سياسة العزل الانفرادي وممارسات الاحتلال القمعية.

5 - الحفاظ على الرمزية الوطنية: تأكيد أن الأسرى هم عمود أساسي في القضية الفلسطينية، وأن نضالهم لا يمكن فصله عن مسيرة الشعب نحو الحرية.

الأسير إسلام حامد.. إرادة لا تعزل ونضال يقابل بالقمع



إعداد مكتب إعلام الأسرى

الأسير إسلام حامد منذ تاريخ 2024/11/25، جرى عزله بجانوت بذريعة تحريض الأسرى في السجون، وتحت هذا الشعار يمارس الاحتلال سياسة تجويع وتنكيل بحق الأسير حامد لا يعرف عنها أحد شيئاً ولا تعرف عائلته عنها الشيء الكثير أيضاً، لكن شقيقه وبحجم الأمل والإيمان لديه يقول «في كل محنة هناك منحة ربما جاء عزل أخي لإراحته قليلاً من عذاب الأمراض المنتشرة بين الأسرى قد يخفف العزل من التقاطه لهذه الأمراض».

بهذا الأمل النادر تواجه عائلة الأسير إسلام حامد أيامها، خطاب ابنه البكر صاحب الـ 12 سنة لا يعرف والده، فحين جرى اعتقاله عام 2015 كان بعمر السنتين ولا يعرف من والده الشيء الكثير، ورفقة شقيقه التوأمين محمد الفاتح وخديجة (4 سنوات) ينتظر حرية والده، وينتظر رفقة والدته المكافحة أن يصبح طيف أبيه حقيقة ترافقه في سن مراهقته وشبابه ويحمل من طباعها وخصالها الشيء الذي يفتقد.

الأسير إسلام حامد أحد أوجه المقاومة الحرة حتى وهو خلف قضبان الاعتقال، فعام 2021، رزق بتوأميه عبر النطف المهربة، واستطاع أن يخطو بعائلته خطوة نحو الحرية حتى وهو معتقل، ولكنه بعد أشهر من فرحة عائلته بطفليه الجديدين صدر بحقه حكم نهائي بعد 7 سنوات توقيف ومحاكم ومدته كانت 21 سنة بتهمة إطلاق نار على المستوطنين.

الأسير حامد خاض جملة من الاعتقالات قبل اعتقاله الحالي فقد بدأ عمره النضالي غضاً بعمر السابعة عشر اعتقل حينها لـ 5 سنوات وأفرج عنه وأعيد اعتقاله عام 2008 لمدة عامين إداريين، كما وتعرض لأشهر طويلة لمطاردة الاحتلال له قبل أن يتم اعتقاله، واليوم تدرك عائلته كره الاحتلال له وكره إدارة السجون لشخصه.

الأسير إسلام حامد هو ابن شقيق الأسير القيادي إبراهيم حامد يواجه كلاهما ذات التصعيد الممنهج لقاء نضالهما وحققهما المشروع في الوقوف خلف حرية بلادهما وحقوق أبناء الشعب الفلسطيني، وفي حين يتواجد إبراهيم في سجن شطة بحكم مؤبد وأخبار شحيحة، يتواجد إسلام حامد في عزل جانوت بجسد لا تعرف عائلته حجم ما فعلته الأشهر المغيبة به.



قوية، إنسان رياضي يمارس الرياضة بانتظام، لكنني لا أستطيع تخيل ما حدث له في هذه الأشهر التي انقطعت فيها أخباره، وفي ظل ما نعرف وما أخبرنا به أسرى محررون قبل أن يتم عزله، فقد كان أخي يتعرض لضرب وقمع واعتداءات، ولا نعرف حجم ما خلفته هذه الاعتداءات في جسده حتى اليوم، لكننا نأمل ونؤمن أنه بصحة وعزيمة جيدة».

في الأشهر الأولى للحرب كان الأسير إسلام حامد في سجن النقب ثم جرى نقله إلى نفحة قبل أن يتم دمج مع سجن ريمون ليصبح سجن جانوت، واليوم إسلام أحد الأسرى المعزولين في جانوت، تغيب معلوماته عن عائلته بشكل متعمد، وبتاريخ 2024/1/20، علم في أثناء اعتقاله بوفاة والده وتلقى الخبر صابراً محتسباً واعداً نفسه ألا يبكي ولا يضعف، ولم تتح له فرصة وداعه وممارسة رفاهية الحزن عليه.

للعزل في سجن جانوت، ولا معلومات كافية عنه منذ فترة طويلة، وتنتزع العائلة حقها من المعلومات عبر الأسرى المحررين وعبر محامين آخرين تمكنوا من زيارة أسرى يملكون معلومات حول إسلام.

يقول شقيقه «المحامي الذي زار الأسير مروان البرغوثي قال لنا بأن إسلام في عزل جانوت، آخر ما نعرفه عن أخي بأنه كان في أوائل أشهر الحرب قد تعرض لضرب مبرح بعصي «الطواري» رداً على ما حصل في حرب السابع من أكتوبر، حتى أنه أشيع في وقت ما أنه تعرض لكسر في يده ولم تستطع العائلة التحقق من هذه المعلومة، كما لا تعرف تفاصيل خاصة حول وضعه الصحي ولكن تخوفاتها كبيرة إزاء ما يخرج من أخبار في سجون الاحتلال».

يقول شقيق إسلام حامد «أخي صاحب بنية

الأسير إسلام حسن حامد
- من بلدة سلواد - رام الله، يبلغ من العمر 40 عاماً
- ابن شقيق القائد الأسير إبراهيم حامد
- متزوج ولديه 4 أبناء اثنين منهم عبر النطف المهربة
- تعرض لعدة اعتقالات آخرها عام 2015
- حكم بالسجن : 21 عاماً
- منذ 2024/11/25 معزول في سجن جانوت
- تعرض للضرب المبرح بعصي «الطواري»
- سياسة تجويع وتنكيل متعمدة
- أخبار منقطعة عن وضعه الصحي
خطاب، محمد الفاتح، خديجة، أسماء بأعمار غضة لم يتح لعائلتهم أن تجتمع وإياهم في بيت واحد على سفرة واحدة، لم ترهقهم ذكريات المحبة والحنن الدافئ، ففي الوقت الذي كافحت والدتهم حتى تبني لهم بيتاً رغم غياب أبيهم، واجه والدهم حكماً جائراً وعزلاً وضرباً مبرحاً فقط في أعقاب الإجراءات الانتقامية المترتبة بحق الأسرى الفلسطينيين منذ السابع من أكتوبر.

في إطار دوره التوثيقي والإنساني، يطلق مكتب إعلام الأسرى سلسلة تقارير خاصة تسلط الضوء على معاناة الأسرى المعزولين وذوي الأحكام العالية، يستعرض فيها قصصهم الفردية، وتجارب العزل القاسي، والتنقلات التعسفية، والإهمال الطبي الممنهج الذي يتعرضون له في محاولة لكشف جانب من حجم الانتهاكات داخل سجون الاحتلال، والأسير إسلام حسن حامد (40 سنة) سكان سلواد، قضاء مدينة رام الله أحد هؤلاء الأسرى.

مكتب إعلام الأسرى تحدث إلى شقيق الأسير إسلام حامد للوقوف على آخر المعلومات المتوفرة بحقه في ظل الهجمة الشرسة الممارسة بشكل عام بحق كافة الأسرى في أعقاب حرب ما بعد السابع من أكتوبر، حيث أكد شقيقه بأنه يخضع

الأسير المؤبد بلال البرغوثي..

الجندي المجهول في تاريخ الحركة الأسيرة.. صامد في العتمة



إعداد مكتب إعلام الأسرى

الأسير بلال يعقوب البرغوثي
- من سكان بيت ريماء برام الله يبلغ من العمر 39 عاماً
- محكومة بالسجن المؤبد 17 مرة
- يعاني من معاملة قاسية في سجن جلبوع
- يتم احتجازه في غرفة معزولة تماماً
- فقد إحدى كليتيه نتيجة إصابته عام 1994
- يعاني من ضغط الدم المرتفع وارتفاع نسبة الدهون
- يعاني من مرض السكايبوس (الجرب)
- يقطع الدواء عنه ولا يقدم له العلاج المناسب
تعرف بلاده اسمه ونضاله وتاريخ حبه لحجارتها وبساتينها، تحفظه قراها التي مر بها مجاهداً على طريق الحرية، وتنصفه حتى وإن لم تنصفه الأقلام، الجندي المجهول في معركة السجون، صاحب الحكم المؤبد، والسجل المرضي الذي يزداد سوءاً يوماً إثر يوم، مدرسة نضالية منفردة بذاتها، تهددها أمراض وعزل انفرادي وتعتن في تقديم العلاج وانتقام لشخصه.

العزل والأسلوب الانتقامي من إدارة السجون هو عنوان مرحلة السجن التي يعيشها الأسير المؤبد بلال يعقوب البرغوثي (٤٩ عاماً)، سكان بيت ريماء، قضاء مدينة رام الله، يزيد من صعوبته عدد من الأمراض المزمنة والأمراض التي نتجت عن سنين الاعتقال، ورفض إدارة السجون تنظيم فترات تقديم العلاج اليومي له، وإدخال مستلزمات يحتاجها طبيياً لإعائته على تحمل أمراضه.

مكتب إعلام الأسرى تحدث إلى بيان البرغوثي، أمل الحياة الجديد للأسير بلال، خطيبته التي ارتبطت به رغم حكمه المؤبد، للوقوف على آخر تطورات وضعه الصحي والاعتقالي ضمن سلسلة تقارير ينشرها مكتب إعلام الأسرى لإبقاء أسماء أسرى الأحكام العالية والمؤبدات ماثلة في أذهان أبناء شعبهم.

تقول بيان البرغوثي «أبرز ما يجب الحديث عنه بما يتعلق بلال هو وضعه الصحي الراهن، حيث تحرر أسرى حديثاً من سجن جلبوع حيث يتواجد، في ظل انعدام زيارات المحامين في الآونة الأخيرة وعدم معرفتنا بأخبار السجون، وأكدوا لنا بأن وضعه الصحي سيء للغاية، وأخبرنا أحد الأسرى المحررين بأن بلال موجود في غرفة خاصة كأسلوب عقابي بحقه حيث لا نوافذ ولا ضوء ولا هواء ولا شيء فيها، وأوضاع بلال الصحية لا تحتمل ذلك أبداً».

تضيف بيان «بلال يعاني من ملف مرضي، بدأ بإطلاق الاحتلال الرصاص عليه عام ١٩٩٤، وقد فقد إحدى كليتيه في ذلك الوقت وهو اليوم مريض كلى بحاجة لأن يأخذ دوائه بشكل مستمر، هناك أسير آخر أخبرنا أنه في سجن جلبوع في قسم معزول ومتعب للغاية واليوم لا نعرف عنه إلا هذه المعلومات، آخر زيارة لمحامي له كانت في شهر ديسمبر الماضي حيث استطعنا في ذلك الوقت الحصول على تقريره الطبي،

واليوم لا نعلم عنه إلا ما يخبرنا به أسرى محررون من ذات قسمه، ولا نعلم تطورات ملفه الطبي بشكل دقيق خلال هذه الفترة».

الملف الطبي للأسير بلال البرغوثي الذي وفره المحامي نهاية العام الماضي يعرض أن بلال يعاني من مرض الكلى ومن ارتفاع في ضغط الدم، وارتفاع في نسبة الدهون نتيجة لأن إدارة السجن تعطيه نوع طعام لا يتلاءم مع طبيعة مرض الكلى لديه حيث يحتاج أصحاب هذا المرض لتناول أطعمة معينة والامتناع عن تناول عدد آخر منها، فيما لا توفر ظروف السجن هذه الرفاهية في ظل فرض سياسة التجويع بحق الأسرى.

يعاني الأسير بلال علاوة على كل ذلك من مرض النقرس ومرض سكايبوس حيث أكد المحامي الذي زاره أن جسده متحفر للغاية نتيجة هذا المرض، كما تطالب عائلته بإدخال جوارب طبية خاصة بمرض الدوالي الذي يعاني منه فوق كل ذلك، تقول خطيبته بيان «كل هذه الأمراض هي نتاج الاعتقال الذي خضع له بلال، مسيرة بلال بدأت عام 1994، حين تعرض خلال مواجهات شارك فيها ضد الاحتلال لثلاث رصاصات، اثنتين في منطقة الظهر، وواحدة في منطقة الكبد، وعلى إثر هذه الإصابة فقد بلال كليته وجزء من الكبد، ونتيجة إصابته بنزيف حاد مكث قرابة الشهر في المستشفى إلى أن تم اعتقاله بعد خروجه من المشفى بأسبوعين، وأمضى مدة شهر في الاعتقال في ذلك الوقت، ثم نال حريته».

بلال كان تاريخاً منفرداً بذاته واصل مسيرته النضالية إلى أن استطاع تجنيد ابن عمه عبد الله

البرغوثي في صفوف كتائب القسام، ليقوم الاحتلال على إثر ذلك بوضعه على قائمة الشبان المنوي اغتيالهم، كما وقام بهدم منزل عائلته بتاريخ 2001/10/24، استمرت مطاردة الاحتلال لبلال حتى تاريخ 2002/4/2، حيث اعتقله الاحتلال بعد قصف مقر الوقائي وصدر بحقه حكم مدته 17 مؤبداً، بتهمة الانخراط في قيادة كتائب القسام وتجنييد عبد الله البرغوثي، ومسؤوليته المباشرة عن عملية سبارو بمشاركة أحلام التميمي وضياء الطويل.

توضح بيان البرغوثي بأن بلال أستاذ في المقاومة، وتنسب له العديد من العمليات البطولية التي حدثت في كافة أرجاء البلاد، تصفه خطيبته بأنه أحد أبرز القادة الذين لا يتحدثون عن أعمالهم بل يتركوها هي لتحدث عنهم، فلم يترك معقلاً للجهاد إلا وانخرط به، وكان من أبرز المؤسسين للعمل العسكري في الجامعات الفلسطينية، بلال كان كادراً عسكرياً يحد ذاته ما شكل اعتقاله هاجساً طويلاً لدى المحتل، واليوم يتعرض كباقي الأسرى لسياسات ممنهجة من الاعتداءات ضد شخصه قبل كل شيء.

الأسير بلال البرغوثي اسم لامع في تاريخ الحركة النضالية في فلسطين قيادي جند أسماء كبيرة من أبناء الحركة الأسيرة وشهداء البلاد، الجندي المجهول الذي لا يحب أن يكتب أحد عنه وعن مسيرة حياته، الاحتلال يتعمد حسب آخر معلومات تتوفر لعائلة بلال عدم الالتزام في تقديم دواء الكلى لديه رغم أنه دواء يومي يحتاجه تبعاً في حين يقدمه الاحتلال له يوم ويقطعه عنه أيام، وحتى العام الماضي تجهل العائلة حقيقة وضعه الصحي بشكلٍ منتظم.

تصف بيان بلال بأنه من خيرة أبناء بلادها، إنسان يستحق الحياة، تنتظر حريته على آخر من الجمر، جهزت بيتاً لهما، وأسست حياة ترغب أن تمتلئ بصوته، بيان ابنة البلاد صاحبة العلم التي ترى أنها لا تضحي بارتباطها بلال بسنوات عمرها بل على العكس ترى في معرفتها له حياة وأملًا وحباً، تؤكد على أن الأمر ليس سهلاً ولا يعرف وجعه إلا من ذاق مرارته، لكنها نعم النساء التي تقف خلف تضحيات أبناء بلادها.

تقول بيان «أنا كلي أمل بأن بلال سينال حريته، الطريق ليس سهلاً، لكنني فرحة لأنني أصبحت باب أمل جديد لبلال، فقد أكد لي عبر أسرى محررين وعبر أكثر من مناسبة بأنه نال حريته حين ارتبط بي، فكيف لي ألا أقف خلفه حتى ينال حريته».

اليوم تعاني عائلة الأسير بلال البرغوثي من مخاوف نتيجة غياب أخبار بلال عنهم، اليوم تبذل رقيقة دربه بيان كل جهودها لتعين محامين يزوروه بشكل منتظم رغم ما تتعرض له عائلات الأسرى من مشاكل نتيجة قطع رواتبهم وصعوبة إيجاد محامين متطوعين، اليوم تجاهد بيان وحدها للوقوف لتوفير علاج يومي لآلام بلال في السجون، لكن أوضاع السجون ما بعد حرب السابع من أكتوبر تجعل مهمتها شبه مستحيلة في ظل عزل قيادات الحركة الأسيرة ومنع زيارات المحامين، وتعتمد الاحتلال تغيب صوت الأسرى إلا من محررين من الأسرى يخرجون بشجاعة بعد سنوات وأشهر وبيروون سلسلة من الكوابيس التي أذاقتهم إدارة السجون مرارتها ولا زالت تذيبها لمن خلفهم من الأسرى.

الأسير المقدسي أكرم القواسمي.. ثلاثة عقود من الأسر والوعي تقض مضاجع السجان



إعداد مكتب إعلام الأسرى

- الأسير أكرم إبراهيم القواسمي
- من القدس يبلغ من العمر 51 عاماً
- محكوما بالسجن المؤبد
- أمضى أكثر من 30 عاماً في الأسر
- انقطعت أخباره منذ ديسمبر 2024
- فقد 40 كيلوغراماً من وزنه
- مريض بالضغط ويحتاج أدوية يومية
- يتعرض للتنكيل والتجويد
- شارك في عمليات التآثر المقدس
- حصل على بكالوريوس، ماجستير، ودكتوراه
- ألف رواية فضاءات القلوب

تترك الأسماء الثقيلة أعمالها وإنجازاتها النضالية لتروي عنها القصص، تقف خلفها الأرقام كـ 30 عاماً في سجون الاحتلال، متواصلة باعتداءاتها، بتنقلات خاضها الأسير ما بين السجون التي أنهكت سنوات حياته، يواجهها بعزيمة كبيرة، وإنجازات تعليمية ونضالية لا يمكن حصرها ببضع كلمات، فالיום لا تزال سجون الاحتلال تغلق أبوابها على الأسير أكرم إبراهيم قواسمي (51 عاماً) سكان مدينة القدس المحتلة للعام الـ 30 على التوالي، إغلاق تخلله منع إدراج اسمه ضمن صفقات الأسرى، فالأسير القواسمي يشكل حالة رعب منفردة بذاتها لإدارة السجون حتى وهو داخل معتقلاتهم، حتى بات اليوم على رأس قائمة الأسرى الذين تغيب أخبارهم عن ذويهم تماماً، والذين يتصيد أهلهم صوتاً ما يخبرهم ولو بالقليل عنهم وعن أوضاعهم الاعتقالية.

مكتب إعلام الأسرى تحدث إلى طارق القواسمي، شقيق الأسير المؤبد أكرم القواسمي للوقوف على آخر أخباره ضمن سلسلة تقارير يقدمها المكتب لإبراز قضية الأسرى من عمداً الحركة الأسيرة وأصحاب المؤبدات والذين يقعون في ظل استمرار حرب الإبادة على غزة في العزل الانفرادي، ضمن سياسة ممنهجة لكتم صوتهم وتغيب أخبارهم والاعتداء عليهم.

يؤكد شقيق الأسير القواسمي أن الاحتلال يعتمد شقيقه بمنع الزيارة منذ بداية هذا العام، يقول «بذلت المستحيل لأرسل له محامي، كل المحامين الذين بعثتهم لزيارته تم رفض زيارتهم، هناك تعنت كبير من إدارة السجن لزيارة أخي، رفض لشخصه كما نعلم ولحجم تأثيره على مجتمع الحركة الأسيرة، واليوم نعرف عنه الشحيح من الأخبار فقط».

منذ نهاية شهر ديسمبر من العام الماضي انقطعت أخبار الأسير القواسمي تماماً عن ذويهم، كانت آخر زيارة لمحامي له، اليوم يحارب شقيقه في سبيل معرفة أي شيء عنه، ويؤكد بأنه رفع قضايا كثيرة عبر محامين لأجل معرفة مصيره دون جدوى، وسبب منع زيارته.

اليوم يتواجد الأسير القواسمي في سجن شطة ويشير شقيقه إلى أن انقطاع أخباره هو نذير لوجوده في العزل ربما، ويؤكد بأن آخر ما علموه

عن شقيقه هو نزول ما يقارب ٤٠ كيلو من وزنه، ويتساءل كيف به الآن بعد انقطاع أخباره منذ أشهر طويلة؟ وفي ظل استمرار سياسة التجويد التي تفرضها إدارة السجون بحق الأسرى؟ يقول شقيقه «في شهر يناير تمكن أسير محرر من إيصال رسالة لي عقب حريته بأن شقيقي يبلغنا سلامه ويخبرنا بأنه يعلم إصرارنا على بعث محامي لزيارته ويريد أن نستمر في ذلك، وحتى وقت قريب لا زلت أكرر إرسال محامين لزيارته أملاً في أن يستطيع محامي ما منهم من الدخول وإبلاغنا عن أحواله».

الأسير القواسمي يتناول أدوية يومية لمرض الضغط الذي يعاني منه ولا تعلم عائلته حيثيات وضعه الصحي في الفترة الأخيرة باستثناء نزول وزنه، ويؤكد شقيقه بأنه حين رأى مشاهد التصوير للأسير القيادي مروان البرغوثي تخيل شقيقه بذات الهيئة وقد تغير تماماً وحتى اليوم يحارب هو ليعلم ماذا حدث لهيئة أخيه وماذا فعلت به الأشهر الطويلة الماضية وكيف أثرت في شكله.

طارق القواسمي والذي تعرض بدوره لاعتقال عام ٢٠١٥ ومكث ٤ سنوات في سجون الاحتلال يعلم مرارة السجون ويناشد لمعرفة مصير شقيقه في ضوء ما وصفه بمنع إدراج اسمه ضمن أي لائحة إفراج عن الأسرى ضمن صفقات المقاومة، ويؤكد بأن أسرى محررين في الصفقة الأخيرة أكدوا له بأن أخاه يقف دائماً في وجه إدارة السجون وبأنه يتعرض بشكل مستمر للضرب والتنكيل لقاء صموده ورفع لمعنويات الأسرى وتمثيله لهم.

طارق القواسمي المحارب في قضية شقيقه وزيارته، كان اعتقل وحرّمته إدارة السجون أن ينقل

لريمون ليكون رفقة شقيقه، كما وحتى العام 2018 حرم من زيارته في سجون الاحتلال، كأسلوب عقابي ضده وضد شخص شقيقه.

الأسير القواسمي أحد أبرز الأسماء الاعتقالية التي تتعرض للتنكيل المستمر على يد إدارة السجون، يشكل علامة فارقة في تاريخ النضال فهو من أبرز الأسماء التي نشطت ضمن عمليات التآثر المقدس لاستشهاد يحيى عياش، ومنذ اعتقاله تعرض لسلسلة من الانتهاكات وتعرض لفترات طويلة من العزل الانفرادي.

كان للأسير القواسمي الدور الأبرز فيما عرف بعمليات التآثر المقدس، التي أعقبت اغتيال الاحتلال للمهندس يحيى عياش، فالقواسمي عمل رفقة الأسير حسن سلامة والمحرر أيمن الرازم، بتوجيهات مباشرة من الشهيد محمد الضيف، وأطلق عليهم في ذلك الوقت اسم «مجموعة تلاميذ يحيى عياش»، لائحة الاتهام التي قدمها الاحتلال للأسير القواسمي عقب اعتقاله تضمنت تسهيل مرور القيادي الأسير حسن سلامة من غزة للخليل لتنفيذ عمليات موجعة للاحتلال، علاوة على الضلوع في تنفيذ عدد كبير من العمليات التي أوقعت أعداد كبيرة من القتلى في صفوف الاحتلال.

القواسمي إنسان محب للحياة والتعليم وبذل الجهود في سبيل حرية وطنه، فقد تعلم المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية في مدينته القدس، وحصل على شهادة ثانوية عامة من الفرع الصناعي قبل أن يلتحق بكتائب القسام، عقب اعتقاله عام 1996 والذي أعقب سلسلة عمليات كان له دور بارز فيها وجرى اعتقاله في كمين استهدفه بشكل

شخصي بعد 25 يوماً من عملياتهم الموجهة والتي أذاقت الاحتلال الويلات، لم يتوقف الأسير القواسمي عن العمل الدؤوب، فقد حصل على شهادة ثانوية عامة أخرى أثناء فترة اعتقاله، وحصل على شهادتي بكالوريوس في تخصص التاريخ من جامعة الأقصى في غزة، وكذلك في تخصص اجتماعيات من جامعة القدس المفتوحة، كما وحصل على شهادة ماجستير في الدراسات الإسرائيلية، ودرجة دكتوراه في تخصص مدينة القدس وانتهاكاتها، والتحق بعدد من الدورات التطويرية في إدارة الأعمال ودورات تدريبية في التنمية البشرية والقانون الدولي وكذلك في حقوق الإنسان وعلوم الصحافة والإعلام، علاوة على علوم التجويد.

عام 2002 توفي والده وهو خلف القضبان وحرّمه اعتقاله من فرصة وداعه إلى مثواه الأخير، ولم يثنه حزنه عن مواصلة مسيرته التعليمية ودعم الحركة الأسيرة داخل سجون الاحتلال، فعام 2022 أصدر رواية سيرة ذاتية لحياته الاعتقالية في سجون الاحتلال وكان عنوانها «فضاءات القلوب».

اليوم يصنف الأسير القواسمي بأحد أبرز عمداً الحركة الأسيرة، ورغم أن الأسير القواسمي يصارع حكماً بالسجن المؤبد مرتين إلا أن الاحتلال يواصل ملاحقة شخصه داخل السجون، على مدار سنوات تعرض لاعتداءات كثيرة، واليوم تناشد عائلته للكشف عن مصيره، ويؤكد شقيقه بأنه يعيش أيامه ساعياً للوصول له في سجن شطة، تقلقه أخبار السجون وما يرد عن أحوال الأسرى وسياسات الاحتلال الرامية لاعتقالهم ويتطلع لمعرفة أي خبر عن شقيقه وعن وضعه الصحي.

شهادات من خلف القضبان.. حين يتحول السجن إلى مقصلة للروح والجسد

قبل أن يُعاد اعتقاله. محكوم بمؤبدين و35 سنة وأضيفت له 5 سنوات بعد هروبه، يعيش اليوم في عزل جانوت، يعاني من أمراض في الغدة الليمفاوية والظهر والضغط، فيما لا تعرف عائلته عنه الكثير منذ أشهر. فقد والديه دون أن يتمكن من وداعهما، لكنه ظل أيقونة للحرية التي لا تُكسر حتى حين تُدفن في الزنازين.



أيمن سدر، المقدسي الذي دخل السجن عام 1995 ولم يخرج بعد، يمضي مؤبداً يتجاوز عمر ابنه الوحيد محمد الذي وُلد قبل اعتقاله بأشهر. ثلاثون سنة في الأسر تعادل عمر ابنه، ثلاثة عقود لم يعرف فيها دفء العائلة ولا حضن الحفيد الذي وُلد العام الماضي. زوجته تروي أنهم لم يعرفوا عنه شيئاً منذ بداية الحرب إلا عبر محامٍ استطاع زيارته مؤخراً، مؤكدة أنه يتعرض للتجويع والضرب والتضييق في الفورة والاستحمام، وأنه يعاني من أمراض مزمنة بلا علاج. قصته تختصر معنى الزمن حين يُختطف العمر، وحين تتحول الثلاثون سنة إلى لحظة انتظار معلقة بين جدران السجن.

معمر شحرور من طولكرم، المحكوم بـ29 مؤبداً، يعاني من الروماتيزم وحُرم من العلاج والحقن الشهرية، ما سبب له مشاكل حركية وفقد أكثر من 20 كيلوغراماً من وزنه. منذ فبراير 2024 يقبع في عزل جانوت بقرارات تمديد متواصلة، كأن الاحتلال يصر على أن يبقى رهينة بين الموت والحياة. ورغم ذلك، لم تنكسر إرادته، فواصل تعليمه حتى الماجستير وصار رمزاً للحركة الأسيرة.



محمد زكريا الحمامي من نابلس، محكوم بثلاثة مؤبدات، يعيش اعتقاله منذ 2004 بعد مشاركته في عملية سوق الكرمل التي وصفتها «إسرائيل» بـ«الجحيم». في السجن، واصل دراسته حتى البكالوريوس، علم الأسرى التجويد والخط، لكنه يعاني اليوم من قرحة في المعدة، ضعف في النظر، والتهابات في اللثة، بينما يُحرم من العلاج منذ أكتوبر الماضي. شقيقته تخوض معركة يومية لمعرفة أخباره، لتؤكد أن الاحتلال لا يكتفي بعزله بل يفرض تعذيباً كاملاً على ملفه الصحي.



يعقوب قادري، أحد أبطال «نفق جلبوع»، حوّل الحلم إلى واقع حين انتزع حريته رفقة رفاقه



أسير مريض، بل وثيقة إدانة لنظام يعاقب الأسرى بحرمانهم من العلاج، مخالفاً اتفاقيات جنيف التي تلزم بتوفير الرعاية الطبية. ومع كل تفاصيل معاناته يظل بلال رمزاً للصمود، يحول خطيبته إلى نافذة أمل لا يغلقها السجن.



وفي القدس، يقضي أكرم إبراهيم القواسمي أكثر من ثلاثين سنة من عمره خلف القضبان، حُكم عليه بمؤبدين منذ 1996، وتحوّل اسمه إلى كابوس يلاحق السجناء. انقطعت أخباره منذ ديسمبر 2024، فقد أربعين كيلوغراماً من وزنه، ويعاني من الضغط دون علاج، بينما تمنع إدارة السجون المحامين من زيارته، في محاولة لعزله عن العالم. ومع ذلك، يواصل مسيرته التعليمية، حاصلًا على البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، مؤلفاً رواية «فضاءات القلوب» من خلف القضبان. قصته تفضح التناقض بين جسدٍ يذوي وعقلٍ يتفتح رغم القيود، وتؤكد أن الاحتلال لا يكتفي باعتقال الجسد بل يسعى أيضاً إلى إعدام الروح.



محمد عبد الباسط الحروب من الخليل، محكوم بأربعة مؤبدات، يعيش عزلاً مطبقاً في سجن مجدو منذ أكتوبر 2023. لا أخبار عنه سوى ما يرويه أسرى محررون، فيما يواجه التجويع وحرمانه من الماء والطعام الكافي. عائلته دفعت ثمناً مضاعفاً؛ اعتقالات متكررة، هدم منزلهم، وفرض غرامات مالية تعسفية. ورغم ذلك يبقى محمد رمزاً لصلابة عائلة لا تُقهَر، تتلقى ضربات الاحتلال وتعيد صياغتها في قوة وإيمان.



بقلم: بن معمر الحاج عيسى

في عتمة الزنازين الإسرائيلية، حيث تتكثف الجدران لتصبح سجنًا أكبر من حجمه، يقبع آلاف الأسرى الفلسطينيين، رجال ونساء وأطفال، بين أنياب منظومة عقابية لا تعترف بقوانين ولا بشر. إنهم ليسوا أرقاماً ولا مجرد ملفات عالقة في أروقة المحاكم العسكرية، بل وجوه وأسماء وأحلام عائلات تُسرق منها الحياة كل يوم، بينما يواصل الاحتلال الإسرائيلي ممارسة سياسات ممنهجة من عزل انفرادي وتجويع متعمد وإهمال طبي يرقى إلى جريمة قتل بطيء. هذه الشهادات الحية التي توثقها سلسلة «شهادات من خلف القضبان» تكشف عن جراح لم تلتئم، وتضع العالم أمام حقيقة دامغة: أن الأسرى الفلسطينيين يواجهون حرب إبادة بطيئة خلف القضبان، وأن القانون الدولي الإنساني يُذبح معهم في الزنازين.



إسلام حسن حامد، ابن بلدة سلواد القرية من رام الله، شاب في الأربعين من عمره، متزوج وأب لأربعة، اثنان منهم جاء إلى الحياة عبر النطف المهربة في ملحمة تحدٍ للسجان. منذ العام 2015 يعيش حكماً بالسجن 21 سنة، لكنه منذ نوفمبر 2024 نُقل إلى العزل الانفرادي في سجن جانوت. تعرض للضرب المبرح بعصي «الطواري»، قُطع عنه الطعام والدواء، وحُرم من وداع والده حين وافته المنية، فيما يترقب أطفاله صورة الأب الذي لم يجلس معهم على مائدة واحدة. شهادات عائلته تؤكد أن عزله ليس إلا عقوبة انتقامية لأنه يرفض الانكسار، وأن صموده يحرم الاحتلال من مبتغاه. في قصته يتجلى كيف يُستخدم العزل كأداة للتنعيب النفسي والجسدي، وكيف يتحول غياب المعلومة إلى سلاحٍ ينهش قلوب الأمهات والأبناء.

أما بلال يعقوب البرغوثي، ابن بيت ريما قرب رام الله، فهو نموذج آخر للجندي المجهول الذي صاغ اسمه بصمت داخل الحركة الأسيرة. محكوم بـ17 مؤبداً منذ العام 2002، يعاني من أمراض الكلى والكبد والضغط والدهون والنقرس، وفقد إحدى كليتيه إثر إصابة سابقة، لكنه اليوم يعيش عزلاً خانقاً في سجن جلبوع. شهادات خطيبته بيان، التي اختارت أن ترتبط به رغم مؤبده، تؤكد أنه محاصر في غرفة بلا نافذة ولا هواء، وأن الدواء يُعطى له يوماً ويُقطع أياماً، إنها ليست مجرد قصة

أما مناضل انفيعات، الشاب الذي لم يتجاوز التاسعة والعشرين، وأحد أبطال «نفق جلبوع»، فيقبع اليوم في عزل جانوت بظروف إنسانية قاسية. فقد 15 كيلوغراماً من وزنه، عاجز عن الحركة لأكثر من أربعين يوماً دون علاج، يصلي بالتيميم على الحائط، ويعاني من دوام وضيق في التنفس وآلام في القلب. شهادات عائلته تكشف أنه بالكاد استطاع أن يتحدث لمحاميته بضع دقائق قبل أن يغلبه التعب. قصته تجسد معنى القهر حين يواجه شاب في عمر الربيع سياسة إعدام بطيء خلف القضبان.

إن هذه الشهادات ليست مجرد حكايات فردية، بل مرآة لسياسة ممنهجة تمارسها «إسرائيل» ضد الأسرى الفلسطينيين، في خرقٍ فاضح لكل القوانين الدولية. فالعزل الانفرادي الذي يمتد لأشهر وسنوات يتعارض مع قواعد

قادة خلف العزل: عامان من الإبادة وذاكرة المؤبد لا تموت أحياء تحت الأرض: أسرى المؤبدات يواجهون النسيان والتصفية المعنوية»



بقلم: أمجد النجار

مدير عام نادي الأسير (المتحدث الرسمي)

بعد مرور عامين على حرب الإبادة التي شنها الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر، يقبع أسرى المؤبدات الفلسطينيين في عتمة الزنازين، وسط حصار مضاعف وقمع ممنهج، لا يكتفي بسرقة حريتهم، بل يمعن في تجريدهم من آخر خيوط التواصل مع العالم الخارجي. أولئك الذين شكّلوا في يوم من الأيام عقل الحركة الأسيرة وعماد تنظيمها، باتوا اليوم معزولين، بلا زيارات، بلا محامين، بلا صوت. هؤلاء الأسرى، الذين نحتوا من جدران السجون مدارس في الصبر والتعبئة والتنظيم، كانوا القادة الفعليين للحركة الوطنية داخل السجون، وعمادها الفكري والاستراتيجي. واليوم، في أعقاب الإفراج عن عدد كبير من الأسرى في صفقات التبادل الأخيرة، يُنظر إلى من تبقى منهم كقنابل موقوتة، تُخيف المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، لأنها تدرك تمامًا من هم هؤلاء، وتخشى من عودتهم إلى دورهم الطبيعي في قيادة الوعي المقاوم داخل الأسر، وخارجه. منذ الحرب، تصاعدت الإجراءات القمعية بحق أسرى المؤبدات، وخاصة القيادات منهم. عمليات النقل المتكرر، الإذلال، العزل الانفرادي الطويل الأمد، الحرمان التام من الزيارات - حتى من المحامين - هي يوميات متكررة، تُمارس تحت ذريعة «التهديد الأمني»، بينما هي في حقيقتها شكل من أشكال الإعدام البطيء. وما يزيد الخطر فداحة، هو هذا الصمت العالمي المريب، والتطبيع الإعلامي مع الرواية الإسرائيلية التي تبرر كل تلك الجرائم بلغة «الأمن والدفاع».

المؤبد...

سجن مفتوح على المجهول

في تعريفه القانوني، يُعتبر حكم المؤبد في «إسرائيل» بمثابة سجن مدى الحياة، دون سقف زمني أو أفق قانوني للإفراج. لكنه، في سياقه السياسي، عقوبة انتقامية تستخدمها سلطات الاحتلال بشكل تعسفي، خاصة ضد كل من تورط في عمل مقاوم ضدها، أو حتى شارك بالتخطيط أو الدعم المعنوي أو اللوجستي. ما يثير القلق أن هذا الحكم لا يُستخدم فقط كرد على أعمال قتالية أسفرت عن مقتل «إسرائيليين»، بل توسعت المحاكم الإسرائيلية لاستخدام المؤبد حتى في القضايا التي لم تسفر عن قتلى، ما يؤكد أن الهدف ليس فقط العقاب، بل الإبادة المعنوية. والأكثر قسوة أن بعض الأسرى حُكم عليهم بعدد من المؤبدات التي قد تصل إلى عشرات الأحكام، كما في حالة الأسير عبد الله البرغوثي، المحكوم بـ 67 مؤبدًا. في مشهدٍ سوربالي يفوق خيال القصاص الإغريقي.

مانديلا التي تحظر العزل المطوّل، والإهمال الطبي يتناقض مع المادة 91 من اتفاقية جنيف الرابعة، والتجويب يخرق أبسط مبادئ الكرامة الإنسانية. ما يمارس بحق الأسرى من حرمان للزيارة وقطع أخبارهم عن ذويهم هو جريمة مضاعفة: جريمة بحق الأسير وجريمة بحق عائلته التي تُترك معلقة على حافة الانتظار.

ورغم كل ذلك، يظل الأسرى الفلسطينيون عنواناً للكرامة، يخطون بدمائهم وجوعهم وأوجاعهم أسطورة نضال لا تنكسر. فمن نطفة مهزّبة تولد حياة جديدة، ومن عتمة الزنازنة تخرج رواية، ومن جسدٍ مريض يُحرم من العلاج يتفجر إصرار على الحياة. إنهم ليسوا ضحايا فقط، بل قادة يواجهون الاحتلال بأجسادهم وأرواحهم، ليقولوا للعالم: الحرية حق، والكرامة خط أحمر، والزنازين مهما اشتدت ظلمتها ستظل عاجزة عن إطفاء نور الإنسان.

إنّ ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي لا يمكن وصفه إلا بجرائم ضد الإنسانية، فهو انتهاك ممنهج للقانون الدولي الإنساني، وتجاهل فاضح لاتفاقيات جنيف التي تكفل للأسير الحق في الغذاء والعلاج والكرامة. العزل الانفرادي الذي يمتد لشهور وسنوات، والإهمال الطبي الذي يحوّل الأمراض البسيطة إلى أحكام بالإعدام البطيء، والتجويب الممنهج الذي يُستخدم كسلاح للتركيك، كلها سياسات تشكل منظومة متكاملة من العقاب الجماعي، لا تطل الأسرى وحدهم بل تمتد إلى عائلاتهم ومجتمعهم بأسره.

إنّ المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف تحظر التعذيب والمعاملة القاسية، كما أن اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 تجرم أي فعل يسبب ألماً جسدياً أو نفسياً بقصد الإذلال أو العقوبة، ومع ذلك يواصل الاحتلال هذه الممارسات في ظل صمت دولي مريب، يكشف ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان. إنّ حرمان الأسرى من العلاج والزيارة والاتصال بالعالم الخارجي، ومنع محاميهم من الوصول إليهم، لا يُعتبر فقط انتهاكاً للقانون، بل يُعد جزءاً من عملية ممنهجة تهدف إلى كسر إرادتهم وإعدام روحهم النضالية.

من هنا، يصبح إلزاماً على المؤسسات الدولية، من الأمم المتحدة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أن تتحرك بشكل فعلي لا شكلي، وأن تُدرج هذه الانتهاكات في تقاريرها الدورية باعتبارها جرائم ممنهجة. كما يجب على محكمة الجنايات الدولية أن تفتح تحقيقات جادة في ملف الأسرى باعتباره جزءاً من ملف الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني. المطلوب اليوم ليس بيانات شجب عابرة، بل خطوات عملية تبدأ بفرض آليات مساءلة حقيقية، وإرسال لجان تحقيق دولية إلى السجون، وتفعيل أدوات الضغط السياسي والاقتصادي على دولة الاحتلال.

إنّ قضية الأسرى الفلسطينيين ليست ملفاً إنسانياً فحسب، بل هي قضية سياسية ووطنية تمس جوهر الصراع، فالأسرى هم رموز الحرية وامتداد المقاومة الفلسطينية. إن تدويل قضيتهم، وتبنيها في المحافل الدولية كقضية عادلة غير قابلة للتجاهل، يشكل واجباً أخلاقياً على كل من يرفع شعار العدالة وحقوق الإنسان. فالزنازين مهما اشتدت ظلمتها، ستظل شاهدة على بشاعة الاحتلال وعلى عظمة من يقاومونه بأجسادهم العارية وكرامتهم الصلبة، وستظل صرخة الأسرى تلاحق ضمير العالم: «نحن هنا، لن ننكسر، والحرية لنا حق لا يموت».

العزل: القبر داخل القبر

لم تعد الزنازين مجرد غرف مظلمة، بل تحوّلت إلى مقابر للوعي والإرادة، خاصة في سياق العزل الانفرادي، الذي يُستخدم اليوم على نطاق واسع ضد أسرى المؤبدات، بذريعة «منعهم من تشكيل خطر على أمن الدولة». لكن الحقيقة أن هذا العزل يُمارس للانتقام من شخصيات أسرت الكرامة الفلسطينية لعقود، وباتت لهم الأجيال داخل وخارج الأسر. هؤلاء الأسرى اليوم مقطوعون تمامًا عن العالم الخارجي. لا زيارات عائلية، ولا لقاءات مع المحامين، ولا تواصل مع الصليب الأحمر، ولا حتى خروج إلى ساحة السجن بشكل منتظم. وبعضهم يعيش في عزلة مطلقة منذ عامين كاملين، ما يشكل خرقاً فاضحاً للقوانين الدولية، واتفاقيات جنيف الرابعة، التي تنص على حقوق الأسرى السياسيين والمعتقلين في زمن الحرب.

نفي داخلي وإبعاد خارجي

في الوقت الذي أُفرج فيه عن بعض أسرى المؤبدات في صفقات التبادل، جرى إبعاد عدد منهم خارج الوطن، إلى منفى قسري في دول عربية أو أوروبية، تحت شعار «التحرر المشروط». هذا الإبعاد، رغم كونه نجاة من السجن، إلا أنه نفي قاسٍ من نوع آخر، يفقّث الانتماء ويضع

الأسير السابق في عزلة من نوع آخر، بعيداً عن الأرض والقضية والذاكرة الحية.

أما من تبقى داخل الأسر، فهم اليوم في دائرة الاستهداف المباشر. الاحتلال يعتبرهم رموزاً يجب تحييدها، أو تصفيتهم معنوياً، وهم يعرفون ذلك جيداً. ولهذا فإن حياة هؤلاء القادة، من أمثال مروان البرغوثي، وأحمد سعدات، وغيرهم من القادة، باتت على المحك.

خاتمة: كرامة لا تُؤبد

السجن المؤبد، كما أراده الاحتلال، هو مقصلة دائمة للحرية والكرامة، ولكنه - في حقيقة الوجدان الفلسطيني - عنوان للصمود والوفاء. أسرى المؤبدات لا يُنظر إليهم فقط كأشخاص خلف القضبان، بل كحَمَلَة راية مستمرة، لا يُطفئها العزل، ولا تُهكها السنون، ولا تسرقها صفقات الوقت الضائع. إن الوقوف إلى جانب هؤلاء الأسرى اليوم، في ظل هذا الظرف الكارثي، هو واجب وطني وأخلاقي وسياسي. فلا نضال يُستكمل إن تُرك القادة خلف القضبان، ولا حرية تُنجز إذا كانت تُستثني من سقطت عليهم سكين المؤبد.

حان الوقت لرفع الصوت، لا فقط من أجل الحرية، بل من أجل العدالة... من أجل أولئك الذين لم تغب عيونهم عن فلسطين، حتى من خلف الجدران.

المؤبد كسلاح استعماري..

الأسرى الفلسطينيون بين العزل وانتهاك القانون الدولي

*الحكم : 4 مؤبدات ،متهم بتنفيذ عملية على مفرق «عتصيون» عام 2015 أدت إلى مقتل 4 مستوطنين وإصابة 16 آخرين

*مكان الاحتجاز : عزل سجن مجدو

أبرز الانتهاكات :

- عزل انفرادي متواصل منذ السابع من أكتوبر وسط انقطاع كامل عن العالم الخارجي.
- سياسة التجويع والإهمال الطبي وحرمان من المياه والطعام الكافي.
- منع زيارة المحامين، وحرمان العائلة من أي تواصل.
- إجراءات انتقامية بسبب رمزيته وحكمه العالي، أبرزها هدم منزل العائلة وفرض غرامات مالية.

خامسا : الأسير القائد أيمن عبد المجيد سدر - القدس المحتلة

*العمر : 59 عاما

*تاريخ الاعتقال : 1995

*مدة الاعتقال : 30 عاما حتى الآن

*الحكم : مؤبد (سجن مدى الحياة)

*مكان الاحتجاز : سجن «جانوت»

أحد قدامى الأسرى وعمداء الحركة الأسيرة، له ابن في عمر سنوات الأسر (30 عاما) لم يعيش معه سوى عام و11 شهرا، ولم يز حفيده بعد

أبرز الانتهاكات :

- انقطاع أخباره لفترة طويلة منذ الحرب حتى سبتمبر 2025.
- الضرب والتجويع والتضييق في الفورة والاستحمام.
- حرمان العائلة من الزيارة لفترة طويلة ما تسبب في قلق ورعب مستمر لهم.
- معاناة من أمراض مزمنة (جيوب أنفية، دمل في الرقبة سابقا) دون أي متابعة طبية.
- 5 وجوده في قسم تنتشر فيه عدوى «السكايوس» الجلدية.
- 6 - سياسة التعتيم على وضعه الصحي وإخفاء تفاصيل معاناته عن ذويهِ.

سادسا : الأسير محمد زكريا الحمامي - نابلس

*العمر : 46 عاما

*مكان السكن : الجبل الشمالي - نابلس

*تاريخ الاعتقال : 2004/1/15

*الحكم : 3 مؤبدات ، أحد منفذي عملية «سوق الكرمل» عام 2004 التي وصفت بـ«الجحيم» للاحتلال

*مكان الاحتجاز : سجن «جانوت» (مع ترجيحات بالعزل الانفرادي)

أبرز الانتهاكات :

- إهمال طبي: ضعف نظر، التهابات وتقرحات في اللثة، آلام المعدة والقرحة، مع انقطاع العلاج بعد 7 أكتوبر.
- حرمان من الأخبار: منع الزيارات أكثر من 3 مرات، وإبلاغ المحامي أحيانا أنه «محجور» دون تفسير.
- تنكيل جسدي: تعرض للضرب والإهانة خلال إحدى التنقلات.
- عزلة عن العائلة: شقيقته تخوض معركة شخصية لمعرفة أخباره وسط سياسة التعتيم.

اعتقال إداري دون تهمة أو محاكمة عادلة، وتعمد إذلال الأسرى في تفاصيل حياتهم اليومية.

كما تؤكد اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 أن أي شكل من أشكال التعذيب النفسي أو الجسدي محظور بشكل مطلق.

غير أن الاحتلال جعل من التعذيب سياسة ثابتة، تبدأ من لحظة الاعتقال بالضرب والشبح والتحقيق الطويل ولا تنتهي عند الإهمال الطبي المتعمد الذي حصد أرواح عشرات الأسرى منذ بداية الحركة الأسيرة.

أما القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نص بوضوح على حق المعتقلين في مراجعة قضائية عادلة وفي معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم.



لكن الاحتلال أفرغ هذه النصوص من مضمونها عبر محاكم عسكرية تفتقر للحد الأدنى من العدالة، وعبر منع الأسرى من زيارة محاميهم أو التواصل مع ذويهم الأمر الذي جعل من الاعتقال أداة عزل تام عن العالم الخارجي.

ورغم التوثيق الواسع لهذه الانتهاكات من قبل المؤسسات الحقوقية والأممية يواصل الاحتلال الإفلات من المساءلة الدولية، ما يعكس حالة انفلات من العقاب ويشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الأسرى.

ويؤكد مكتب إعلام الأسرى في هذا السياق أن ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون «يمثل خرقا صارخا لكل القوانين والمواثيق الدولية، ويكشف عن ازدواجية المعايير في تعامل المجتمع الدولي مع جرائم الاحتلال، الأمر الذي يجعل حياة الأسرى وكرامتهم الإنسانية مهددة على نحو يومي».

رابعا : الأسير محمد عبد الباسط الحروب - الخليل

*العمر : 30 عاما (مواليد 1995)

*مكان السكن : بلدة دير سامت - محافظة الخليل

*تاريخ الاعتقال : 2015/11/19

التحريض.

- الاعتداء الجسدي بالضرب المبرح بعد 7 أكتوبر.
- الحرمان من العلاج والمعلومات الطبية.
- القمع النفسي بحرمانه من وداع والده عند وفاته.
- النقل التعسفي المتكرر بين السجون.
- استهداف العائلة وحرمان الأبناء من الزيارة.

الانتهاكات في ضوء القانون الدولي :

* المادة (7) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحظر التعذيب والمعاملة القاسية وهو ما ينطبق على العزل الطويل والضرب المتعمد.

* تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة يعتبر العزل الانفرادي المطول (أكثر من 15 يوما) شكلا من أشكال التعذيب النفسي بينما يتجاوز عزل حامد 9 أشهر.

ثالثا : الأسير القائد بلال يعقوب البرغوثي - رام الله

العمر: 39 عاما

تاريخ الاعتقال: 2002/4/2

الحكم: 17 مؤبدا

مكان الاحتجاز: عزل سجن جلبوع

أبرز الانتهاكات :

- عزل انفرادي في غرفة بلا نافذة ولا هواء.
- معاناة صحية مركبة: فشل كلوي جزئي، أمراض كبد، ضغط دم، نقرس، سكايبوس، ودوالي.
- حرمان متعمد من الأدوية الخاصة بمرض الكلى.
- سياسة التجويع عبر طعام غير ملائم لحالته الصحية.
- قطع الأخبار عن عائلته منذ آخر زيارة محامٍ في ديسمبر 2024

الانتهاكات في ضوء القانون الدولي :

- المادة (76) من اتفاقية جنيف الرابعة تُلزم باحتجاز المعتقلين في ظروف إنسانية بينما يحتجز البرغوثي في عزل قاس.

- المادة (91) من اتفاقية جنيف الرابعة تلزم بتوفير أدوية وعلاج مناسب للأمراض المزمنة لكن الاحتلال يتعمد منعها.

- حرمان الأسير من العلاج يعد بموجب نظام روما الأساسي جريمة ضد الإنسانية باعتبارها «تصفية بطيئة».

انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني في التعامل مع الأسرى

رغم وضوح القواعد التي وضعها القانون الدولي الإنساني لحماية الأسرى والمعتقلين، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي حول الأسرى الفلسطينيين إلى ساحة مفتوحة لانتهاك هذه القواعد على نحو ممنهج.

تنص المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على حظر التعذيب والمعاملة القاسية، وضمان ظروف احتجاز إنسانية، إلا أن الواقع داخل السجون الإسرائيلية يكشف عن ممارسات مناقضة تماما: عزل انفرادي يمتد لسنوات، حرمان من العلاج حتى الموت،



إعداد: مكتب إعلام الأسرى

منذ عقود يخوض الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال معركة البقاء الإنساني في مواجهة منظومة قمعية تستهدف أجسادهم وأرواحهم. تتعدد الانتهاكات بين العزل الانفرادي، الإهمال الطبي، التجويع الممنهج، القمع النفسي والجسدي وقطع أخبارهم عن ذويهم. يشكل الأسرى أكرم القواسمي، إسلام حامد، وبلال البرغوثي نماذج لهذه السياسات، حيث تكشف معاناتهم تفاصيل منظومة عقابية متكاملة تهدف إلى كسر إنسانية الأسير وإضعاف عزمته في مخالفة صارخة للقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.

أولاً: الأسير القائد أكرم إبراهيم القواسمي - القدس المحتلة

العمر: 51 عاما

تاريخ الاعتقال: 1996

الحكم: مؤبدان

مكان الاحتجاز: سجن شطة (مع ترجيحات بالعزل الانفرادي)

أبرز الانتهاكات :

- سياسة التجويع: فقد نحو 40 كغم من وزنه نتيجة تقليص الطعام وردائه.
- قطع الأخبار: منع المحامين من زيارته وعزل عائلته عن أخباره.
- الإهمال الطبي: يعاني من ضغط دم مرتفع بلا متابعة.
- التنكيل والإهانة: قمع وتفتيش مذل متكرر.

الانتهاكات في ضوء القانون الدولي :

- المادة (20) من قواعد مانديلا تضمن للأسير الحق في غذاء كاف وصحي، بينما يتعرض القواسمي لتجويع ممنهج.

- المادة (91) من اتفاقية جنيف الرابعة تُلزم دولة الاحتلال بتوفير رعاية طبية مناسبة وهو ما يحرم منه بشكل واضح.

ثانيا : الأسير القائد إسلام حسن حامد - رام الله

العمر: 40 عاما

تاريخ الاعتقال: 2015

الحكم: 21 عاما

مكان الاحتجاز: عزل سجن جانوت منذ 2024/11/25

الوضع العائلي: متزوج وأب لأربعة أبناء.

أبرز الانتهاكات :

• العزل الانفرادي لأكثر من 9 أشهر بذريعة

أسرى المؤبّدات..

صمود يتجاوز القضبان ويكتب ملحمة الحرية

التي لا تلين. هذه النماذج لم تكتفِ بالصمود، بل شكّلت حالة إلهام للشعب الفلسطيني وللأحرار في العالم، مؤكدة أن الأسر لا يقتل الروح، بل يصقلها ويحوّلها إلى قوة أشدّ ثباتًا.

مسؤولية أخلاقية وإنسانية

إن قضية أسرى المؤبّدات ليست شأنًا فلسطينيًا داخليًا فحسب، بل هي قضية إنسانية تمسّ جوهر العدالة الدولية. كيف يمكن للعالم أن يتغنى بحقوق الإنسان فيما يُترك مئات الأسرى ليموتوا ببطء خلف القضبان؟ أين صوت المنظمات الحقوقية والأمم المتحدة حين تُسلب حياة إنسان كاملة، ويُحكم عليه بالموت الحيّ لعشرات السنين؟ استشهاد وليد دقة لم يكن حادثًا عابرًا، بل جرس إنذار يذكّر العالم بأن كل لحظة تأخير في إنقاذ الأسرى الآخرين تعني المزيد من الشهداء داخل السجون.

خاتمة

أسرى المؤبّدات هم حراس الذاكرة الفلسطينية، وأيقونات الحرية في زمنٍ يصّر فيه الاحتلال على تكبير الأجساد وسحق الأحلام. لكنهم، وبإرادة لا تُقهر، حوّلوا السجن إلى قلعة صمود، وأثبتوا أن الحرية تبدأ من الداخل، وأن الاحتلال مهما طال عمره سيبقى عابرًا أمام صلابة إرادة الأسرى. إنّ الحديث عنهم ليس ترفًا إعلاميًا، بل هو واجب وطني وإنساني، حتى يبقى صوتهم حاضرًا في وجدان الأمة، وحتى لا يغيبوا مرتين: مرة خلف القضبان، ومرة أخرى في صمتنا.

ناشط سياسي وكاتب عربي فلسطيني عضو الامانة العامة للشبكة العربية للثقافة والرأي والإعلام *

الأسير عباس السيد، المحكوم بـ 35 مؤبّدًا و20 عامًا إضافية، وهو مثال صارخ على عقلية الانتقام الإسرائيلية. أما الأسير عبد الله البرغوثي، فيحمل الرقم القياسي بأحكام تصل إلى 67 مؤبّدًا، في رسالة واضحة من الاحتلال مفادها: "لن نترك لك حتى بصيص أمل".

معاناة تتجاوز الزمن

الحياة اليومية لأسرى المؤبّدات تكاد تكون رحلة عذاب مفتوحة: حرمان من زيارة الأهل، وداع الأحبة، ومتابعة تفاصيل الحياة. بعضهم دخل السجون وهو في العشرينات من عمره، واليوم باتوا شيوخًا ينتظرون لحظة تنفس الحرية. هؤلاء لم يُحرّموا فقط من الحياة الطبيعية، بل من أحلامهم، عائلاتهم، وحقّهم الطبيعي في العيش الكريم. إلى جانب القيد الجسدي، هناك القيد الصحي الذي يثقل معاناتهم. فالإهمال الطبي سياسة ممنهجة، حيث يُترك الأسير المريض يصارع وحده الألم والمرض، كما في حالة الأسير نائل البرغوثي الذي تجاوز الـ 44 عامًا بين اعتقال وإعادة اعتقال، ليصبح عميد الأسرى وأطولهم بقاءً في سجون الاحتلال.

مدرسة للصمود والإبداع

ورغم هذه الظروف، لم يستسلم أسرى المؤبّدات. فقد حوّلوا السجون إلى مدارس للفكر والوعي. كتبوا رسائل ومؤلفات، أنجبوا أجيالًا من الوعي الوطني، وأسسوا لأديبات تُدرّس في الصمود. الأسير مروان البرغوثي، على سبيل المثال، تحوّل داخل السجن إلى قائد سياسي ورمز عالمي للمقاومة الفلسطينية. أما الأسير أحمد سعدات، الأمين العام للجيبهة الشعبية، فشكّل من زنزاناته نموذجًا للصلاية السياسية



بقلم: فراس الطيراوي- شيكاغو

منذ عقود طويلة، لم يتوقف الاحتلال عن استخدام سلاح الاعتقال التعسفي بحق الشعب الفلسطيني، لكنّ أحكام المؤبّدات تبقى الوجه الأكثر قسوةً ووضوحًا في منظومة العقاب الجماعي التي يمارسها. إنّها أحكام لا تقف عند حدّ السجن المؤبّد لمرة واحدة، بل تصل أحيانًا إلى عشرات المؤبّدات بحق الأسير الواحد، في سابقة لا مثيل لها في العالم، تهدف إلى قتل الحاضر والمستقبل معًا.

أحكام بلا سقف

في سجون الاحتلال، يقبع مئات الأسرى المحكومين بالمؤبّدات، بعضهم منذ أكثر من 40 عامًا، كالأيقونة كريم يونس الذي تحوّل إلى رمز وطني بعد أن قضى أربعين عامًا خلف القضبان قبل الإفراج عنه. أما الأسير الشهيد وليد دقة، فقد شكّل نموذجًا للصمود والإبداع خلف القضبان، حيث كتب وآلف وأنتج فكريًا سياسيًا وأدبيًا رغم سنوات السجن الطويلة، قبل أن يرتقي في نيسان/أبريل 2024 نتيجة سياسة الإهمال الطبي المتعمّد. استشهاداه جاء ليكشف بوضوح الوجه الإجرامي للاحتلال، الذي يترك الأسرى يصارعون المرض حتى الموت، في محاولة لقتل الجسد بعدما عجز عن كسر الروح. وهناك أيضًا

الانتهاكات في ضوء القانون الدولي

- المادة (20) من قواعد مانديلا تضمن للأسير الحق في غذاء كاف وصحي، بينما يتعرض القواسمي لتجويع ممنهج.
- المادة (91) من اتفاقية جنيف الرابعة تلزم دولة الاحتلال بتوفير رعاية طبية مناسبة وهو ما يحرم منه بشكل واضح.

الانتهاكات في ضوء القانون الدولي :

- المادة (76) من اتفاقية جنيف الرابعة تُلزم باحتجاز المعتقلين في ظروف إنسانية بينما يحتجز الحروب في عزل قاس.
- المادة (91) من اتفاقية جنيف الرابعة تلزم بتوفير أدوية وعلاج مناسب للأمراض المزمنة لكن الاحتلال يعتمد منعها.
- حرمان الأسير من العلاج يعد بموجب نظام روما الأساسي جريمة ضد الإنسانية باعتبارها «تصفية بطيئة».

انتهاكات الاحتلال للقانون الدولي الإنساني في التعامل مع الأسرى

رغم وضوح القواعد التي وضعها القانون الدولي الإنساني لحماية الأسرى والمعتقلين، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي حول الأسرى الفلسطينيين إلى ساحة مفتوحة لانتهاك هذه القواعد على نحو ممنهج.

تنص المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف الأربع على حظر التعذيب والمعاملة القاسية، وضمان ظروف احتجاز إنسانية، إلا أن الواقع داخل السجون الإسرائيلية يكشف عن ممارسات مناقضة تمامًا: عزل انفرادي يمتد لسنوات، حرمان من العلاج حتى الموت، اعتقال إداري دون تهمة أو محاكمة عادلة، وتعتمد إذلال الأسرى في تفاصيل حياتهم اليومية.

كما تؤكد اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984 أن أي شكل من أشكال التعذيب النفسي أو الجسدي محظور بشكل مطلق.

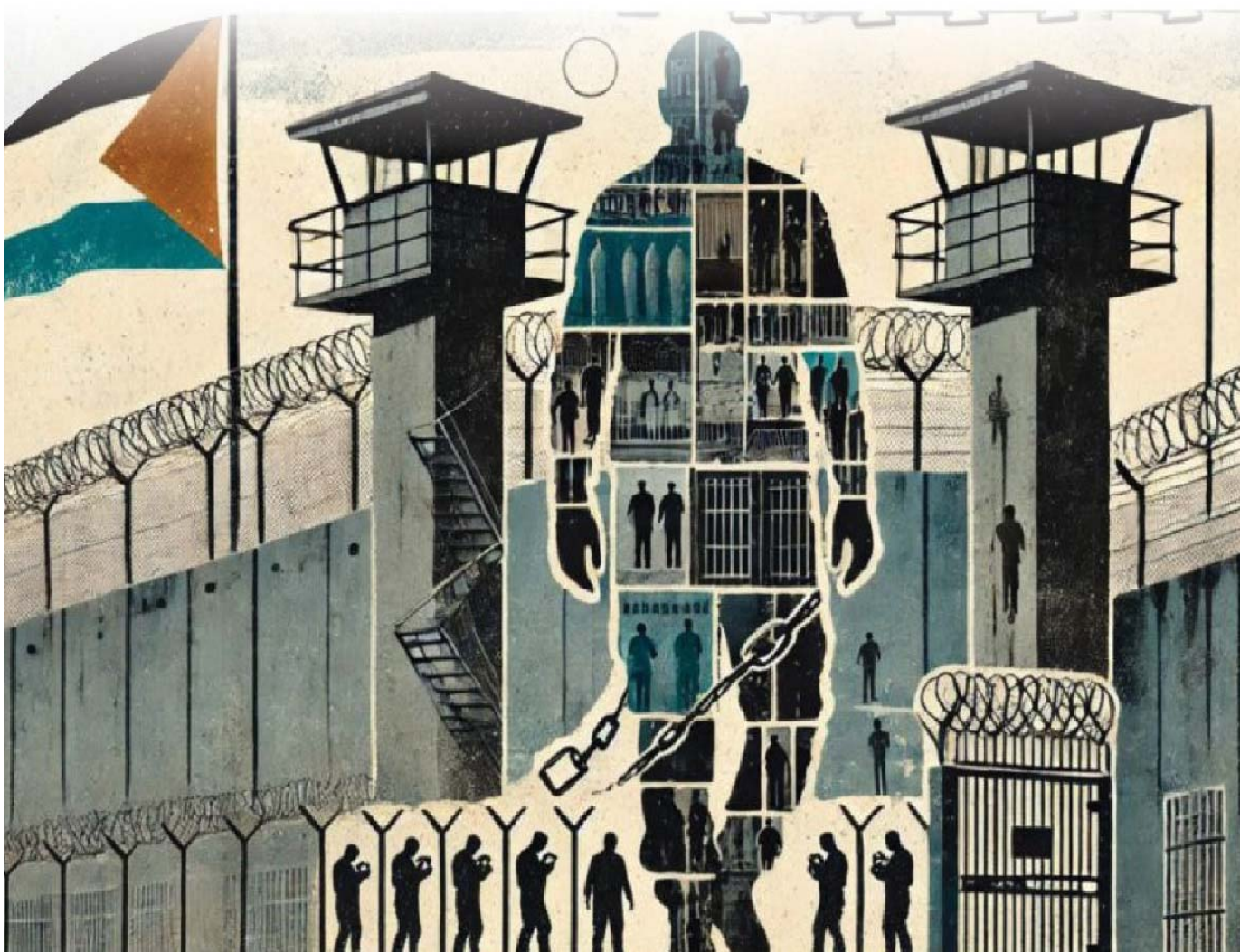
غير أن الاحتلال جعل من التعذيب سياسة ثابتة، تبدأ من لحظة الاعتقال بالضرب والشبح والتحقيق الطويل ولا تنتهي عند الإهمال الطبي المتعمد الذي حصّد أرواح عشرات الأسرى منذ بداية الحركة الأسيرة.

أما القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نص بوضوح على حق المعتقلين في مراجعة قضائية عادلة وفي معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم.

لكن الاحتلال أفرغ هذه النصوص من مضمونها عبر محاكم عسكرية تفتقر للحد الأدنى من العدالة، وعبر منع الأسرى من زيارة محاميهم أو التواصل مع ذويهم الأمر الذي جعل من الاعتقال أداة عزل تام عن العالم الخارجي.

ورغم التوثيق الواسع لهذه الانتهاكات من قبل المؤسسات الحقوقية والأممية يواصل الاحتلال الإفلات من المساءلة الدولية، ما يعكس حالة انفلتات من العقاب ويشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق الأسرى.

ويؤكد مكتب إعلام الأسرى في هذا السياق أن ما يتعرض له الأسرى الفلسطينيون «يمثل خرقا صارخا لكل القوانين والمواثيق الدولية، ويكشف عن ازدواجية المعايير في تعامل المجتمع الدولي مع جرائم الاحتلال، الأمر الذي يجعل حياة الأسرى وكرامتهم الإنسانية مهددة على نحو يومي».





صمود أصحاب المؤبدات في سجون الاحتلال

في زنازين صغيرة جدًا، وتعذيبهم، ومنعهم من التواصل مع عائلاتهم، وعدم السماح لهم بالحصول على الرعاية الصحية الضرورية؛ ولذلك تبقى قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون عصابة العدو قضية حساسة، ومحورية في الصراع؛ وعلى الرغم من كل المعاناة التي يتعرض لها الأسرى الميامين فإنهم يعدون رمزًا للثبات، والصمود، والصبر، «صبر أيوب»؛ ولا تزال تتواصل معاناة الشعب الفلسطيني البطل، وخاصة المعتقلين الأبطال، ويستمر تنكيل، وتعذيب المعتقلين الأسرى الأبطال في سجون عصابة الاحتلال، ويستمر العدو في حرمانهم من أبسط حقوقهم التي أقرتها كل المواثيق والشرائع الدولية الإنسانية؛ ولذلك يتوجب على كل أحرار العالم أن يقفوا وقفة جادة للإفراج عن أسرانا الأبطال من سجون الاحتلال الجبان!!! والمطلوب محليًا، وعربيًا، ودوليًا تحريك ملف الأسرى، وملف شهداء مقابر الأرقام؛ ومطلوب منا جميعًا توفير كل الدعم، والمساندة، وعمل المزيد من الفعاليات الوطنية، والعربية، والعالمية دعماً لحرية الأسرى الفلسطينيين الميامين في سجون المحتلين المجرمين. لأن هؤلاء الأسرى الأبطال كانوا يناضلون ويجاهدون ويدافعون عن شرف وكرامة الأمة العربية والإسلامية، ومن أجل تحرير كل المقدسات المغتصبة؛ فلهم منا كل التحية والتقدير والمحبة والنصرة والفخر، والاعتزاز، ولكل الأسيرات، والأسرى الأشاوس، والذين هم منارات تشعل الطريق لكل الأجيال العابرة لتحرير بيت المقدس من دنس الغاصبين، ومن أجل أن ننعم جميعًا بالحرية، والاستقلال والكرامة، هؤلاء الأسرى البواسل قال عنهم الرئيس القائد أبو عمار رحمه الله: «إن خيرة أبناء شعبي في سجون، ومعتقلات الاحتلال»؛ وختامًا مهما طال ظلام الليل فإن فجر الحرية قادم لكم لا محالة أيها الأبطال، والنصر آتٍ؛ وإن لما توعدون لقريب، وإن النصر صُبر ساعة، يرونها بعيدة، ونراها قريبة وإننا لصادقون، وعصابة الاحتلال إلى الزوال، وتحت أذيتنا، والنعال؛ والحرية لمسرانا، ولأسرانا الأبطال.

عام 2014 بتهمة التخطيط ضد أهداف إسرائيلية؛ وكذلك الأسير الرفيق الماجد أحمد سعدات: الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والذي حُكم عليه بالسجن المؤبد في عام 2006م؛ وتعتبر محاكمته جزءًا من سياسة الكيان الصهيوني المجرم في الانتقام من القادة الفلسطينيين؛ حيث أشارت منظمة العفو الدولية في تقرير لها عام 2016 إلى أن محاكمة سعدات كانت غير عادلة، وأنه يجب الإفراج عنه وفقًا للقانون الدولي؛ ومن أسرى المؤبدات في سجون الكيان الصهيوني الإرهابي الأسير البطل المجاهد إبراهيم حامد: أحد أبرز الأسماء التي تصدرت المشهد مؤخرًا و اعتقلته قوات الاحتلال المجرم عام 2006 بعد عدة سنوات من المطاردة التي جعلته في مقدمة قائمة المطلوبين، ووجهت إليه تهمة عدة، أبرزها التخطيط والإشراف على عمليات استشهادية خلال انتفاضة الأقصى، وحكم عليه المحتلين الفاسدين بالسجن المؤبد 54 مرة عام 2012، وكغيره من الأسرى يعاني إبراهيم من ظروف الاعتقال القاسية، والصعبة جدًا في سجون الاحتلال، إذ لم يُسمح لعائلته بزيارته وهو أيضًا من الذين وُضعوا في زنزانة في سجن العزل الانفرادي، ويتعرض للقمع، والتنكيل هو وباقي الأسرى البواسل الأبطال من قمع، وتنكيل عصابة المحتلين؛ والذي توحش بعد «طوفان الأقصى» والحرب، والعدوان على غزة، فزاد الاحتلال النازي الصهيوني المجرم في إجرامه، وقمعِهِ، وإعدامه للأسرى البواسل، واستخدم السجون كأداة للضغط عليهم، وعلى الشعب الفلسطيني، مما عكس سياسة العدو القمعية الهجومية التي تهدف إلى تدمير إرادة الأسرى الصابرين؛ ولقد صرحت المنظمات الحقوقية المحلية والدولية أن الأسرى يعيشون في ظروف غير إنسانية، والأمر لا يقتصر فقط على حكم المؤبد، بل كل الأسرى من أجل تحطيم روحهم المعنوية من خلال تعذيبهم نفسيًا، وجسديًا؛ وقد أشارت تقارير حقوقية عديدة إلى تزايد الانتهاكات بحق الأسرى، مثل زيادة العزل الانفرادي ووضعه

في السجون الصهيونية النازية من ظروف اعتقال إجرامية قاسية، قاهرة، وعزل انفرادي وتعذيب من المحتلين المجرمين الذين حكموا عليهم ظلمًا بأحكام جائرة ظالمة؛ حيث يمثل الحكم بالسجن المؤبد على بعض المعتقلين الفلسطينيين أحد أوجه أساليب العدو الصهيوني المجرم السادي؛ ومن المعلوم أن حكم المؤبد لدى الكيان الصهيوني الوحشي هو أداة قمعية احتلالية فاشية سياسية وأمنية تهدف إلى تدمير حياة الأسرى بشكل كامل؛ وبحسب بعض التقارير الصادرة عن مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، فإن هناك أكثر من 550 أسيرًا فلسطينيًا محكومًا بالمؤبد، مما يعكس استمرار الاحتلال في نهجه الانتقامي، والتعسفي بحق أبناء الشعب الفلسطيني؛ ومن أبرز أسرى المؤبدات الفلسطينيين في غياهب السجون الصهيونية الوحشية؛ الأسير المجاهد الماجد عبد الله البرغوثي: أحد أشهر الأسرى الفلسطينيين المحكومين بالسجن المؤبد. حُكم عليه بـ 67 مؤبدًا في عام 2004 بعد إدانته بتنفيذ عمليات استشهادية استهدفت عددًا من جنود الاحتلال؛ والذي يُعد واحدًا من أبرز شخصيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية؛ ومن أسرى المؤبدات كذلك الأسير الماجد البطل مروان البرغوثي: عضو بارز في حركة فتح، والذي اعتُقل عام 2002 وحُكم عليه بالسجن المؤبد 5 مرات بتهمة العمل المسلح خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية تقول مؤسسة الأسرى الفلسطينية في تقرير لها عام 2022، إن البرغوثي ليس مجرد أسير سياسي، بل هو «أحد أعمدة النضال الفلسطيني»؛ ومن أسرى المؤبدات الغدائي البطل الأسير نائل البرغوثي: أحد أقدم الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي. حيث اعتُقل عام 1978 وحُكم عليه بالسجن المؤبد، حيث يُطلق عليه لقب عميد الأسرى الفلسطينيين؛ وقد أشار في تصريحات صحفية سابقة إلى أن «حرية فلسطين لن تكون كاملة إلا بالإفراج عن جميع الأسرى». وقد أطلق سراحه عام 2011 في صفقة تبادل، قبل أن يعاود عصابة جنود الاحتلال اعتقاله



بـقلم: د. جمال عبد الناصر أبو نحل

صمود الأسرى الأشاوس أصحاب المؤبدات في سجون الاحتلال _ «صبر أيوب» تُعتبر قضية الأسرى الفلسطينيين الأبطال في سجون عصابة الاحتلال الصهيوني الفاسد المُقَسَّد في الأرض، المجرم العنصري الفاشي المُتوحش الفاحش البذيء؛ من أهم القضايا المركزية التي تهم أغلبية الشعب الفلسطيني الصابر المثابر المجاهد المناضل المكافح الماجد ضد عصابة المعتدين؛ حيث تتوافق قضية الأسرى التي تُعد واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحًا في الصراع العربي الفلسطيني- ضد الكيان الصهيوني مع قضية المسجد الأقصى المبارك؛ لأن الأشاوس الميامين الأمجاد الأسرى الفلسطينيين الأبطال جاهدوا ضد الباطل البطال من عصابة المحتلين الأوغاد، وقدم الأسرى زهرة شبابهم، وحياتهم رخيصة من أجل تحرير فلسطين، والمسرى، وكل المقدسات، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك، وتم اعتقالهم بسبب عملياتهم الفدائية البطولية ضد عصابة المستوطنين المحتلين الغاصبين لفلسطين، وللمسجد الأقصى المبارك؛ وحكم عليهم الاحتلال العنصري البغيض بالسجن مدى الحياة بتهمة قتل بعض الجنود، والمستوطنين من عصابة الغاصبين المحتلين لأرض فلسطين!. ويقال عن الأسرى من أصحاب الأحكام العالية، والذين حكم عليهم العدو الصهيوني الظالم بالسجن مدى الحياة «من أصحاب أحكام المؤبدات»؛ حيث يعاني كل الأسرى الفلسطينيين عمومًا، والمؤبدات خصوصًا

تغريبة المؤبد في السجون الإسرائيلية.. محمود عيسى نموذجاً

ومن معه من كفاءات ومؤبدات، على هندسة السجن إدارياً وثقافياً، ليكون خير أكاديمية تسير على عكس مراد السجان تماماً. فمثلاً، سجن هداريم فُتح عقوبة للكفاءات كي تُعزل فيه، وأحضرت إليه من كل السجون.

وما مضت سنوات، إلا وقد أصبح مكاناً لتخريج الكفاءات. قرر «ابن غفير» إغلاقه عقاباً! فُتحه كان عقاباً، وإغلاقه كان عقاباً!

وكان لأسيرنا محمود نظرات في توجيه الكفاءات؛ أذكر يوماً، على سبيل المثال، أنه أتاني في ساحة عسقلان وطرح علي فكرة الكتابة عن تجربة التحقيق في الزنازين. فكرة ألقاها علي، وإذا بها حيتة تسعى... كتبت رواية «ستائر العتمة»، والتي كان لها الأثر التوعوي الكبير في هذا المضمار الهام، طبعت اثنتي عشرة مرة، وحُولت إلى فيلم، واستفاد منها الآلاف. فقط فكرة طرحها، وبارك الله فيها... هذه لمحة من أثره الطيب. استمر أسيرنا محمود في زمن السجن، الذي يقولون عنه إنه أسود، فإذا به بين يديه نور وعلم ومعرفة، وصناعة الإرادات الحرة النبيلة الصادقة الواعية. ألف أسيرنا عدة كتب في الفكر والدين والأدب والسياسة، إذ لم يكتب بتأليف القلوب على قضيته، وإتقان صناعة إرادتها. تجاوزته عدة صفحات تبادل، وكثير من الإفراجات، لما يعتبره السجان من خطورة هذه الشخصية القيادية المميزة. لم يكن ولم يضعف، ولم يُعاتب، ولم يسخط. بل كان نموذجاً وقوة في فنائه عن نفسه، وتعلقه الكامل بربه ورسالته.

أينما تجده، تجد الخير والنور عنده. ما بعد السابع من أكتوبر، كالوا له أضعافاً من التنكيل والعذاب، وقلبه معلق في السماء، ولسانه يلهج بذكر الله. هذا حال الأسرى المؤبدات؛ قهر وظلم تنوء من حملة الجبال الراسيات، ولكنهم الرواحل التي تذلل لها الجبال، وهم المؤهلون القادرون على قيادة المرحلة، ورفع لواء القضية، بعد أن يُفرج الله عنهم في صفحات تبادل مشرفة.



وكيف ذلك؟

سنة؟ ونزل أسيرنا ساحة السجن بعد هذه الرحلة الشيقة العظيمة في عالم العزل، ولم يركز ربابته بما قدّم، وبما صبرت سني عزله، بل اعتبر ذلك نوعاً من أنواع التأهيل لما هو قادم من دور جديد في مرحلة السجن. انتقل من مرحلة بناء نفسه، إلى بناء غيره، وكيف يُحوّل السجن إلى أكاديمية تربوية وثقافية وأمنية، بل وعسكرية. نجح أسيرنا في تحويل السجن إلى فرصة ذهبية في حراثة أرض هذه الميادين الخصبة، ثم إتقان زراعة الإرادة الحرة الثورية، في ثقافة متينة تُجيد بناء الذات الثورية. نجح في تهيئة الظرف، على عكس مراد السجان، الذي أراد أن يقتل فيهم هذه الروح، فإذا بها تنمو وتظهر وتثمر، وفق خطة منهجية، أراها من أجاد فرصة العزل في زنزانة، فكيف به لا يُدع في فرصة سجن فيه من الخامات البشرية ما يصلح للاستثمار، بما يُخرج «خير أمة أخرجت للناس». كانت فرصة ذهبية لتخرج الفرد الذي يُجسد أمة، ويُجسد رسالة أمة، وروح خير أمة. عكف أسيرنا

وجد أنّهما اثنان، ولهما ثالث. رفع شعار: «ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟» هذه الكلمات أدخلته عالماً لا حدود له؛ خلق في فضاء فسح، وترعت مشاعره في جنات ونهر، عاش في جنان الحب والعشق الإلهي، وتحركت أفكاره في سماوات عالية، وأخذت هذه المحبة مجتمع قلبه ليقرأ كلمات الله من جديد، فوجد لها وقفاً عظيماً في قلبه، وقدرة هائلة على تنقيته وتطهيره، ثم السير به في دروب المجد، ثم التحليق عالياً في حالة من السمو الفكري، تعانق ذاك السمو الروحي في عالمي الأفكار والمشاعر. بعد أن ذاق طعم الإيمان، وعرف واسعاً من أفكار القرآن، وجد نفسه يقرأ ويرتقي، ولا حدود لهذا الارتقاء. بهذا، حوّل الزنزانة من عدو إلى صديق. الحديث عن تجربة أسيرنا في العزل لا تكفيه مجلدات للحديث عن شهر أو سنة، فكيف بنا نريد الحديث عن أحد عشر



بقلم الأسير المحرر الأديب: وليد الهودلي

أنا كأسير سابق، لا يمكن أن أتصور كيف يقضي إنسان في العزل الانفرادي أحد عشر سنة! وهي رزمة عذاب في سياق حبس تجاوزت الثلاثين سنة، وما يزال واقفاً على قدميه، وما زال له قلب تعصف به مشاعر السجن العاتية، فيحتمل ضرباتها ولا يخز صريعاً رغم فظيخ آلامها. لا يوجد أي تفسير إلا ما وفر في قلبه من إيمان وعشق ويقين، يتجاوز به ويصب على لهيب الجمر برداً وسلاماً. ولئن قال الله لنار التمرد: «كوني برداً وسلاماً على إبراهيم»، فإن هناك من هذا البرد والسلام ما زال من حفظ الرحمن ورعايته لعباده المجاهدين. ولا يزال أسيرنا يلتحف من هذا الإيمان ما يمنحه الصبر الجميل. وليس هذا فحسب، بل يُحافظ على عنفوانه ويستمر في عطائه الجميل أيضاً. كان بإمكان أسيرنا أن يشمخ ويفتخر بما قدّم قبل اعتقاله من عمليات بطولية وفدائية فذة؛ يركز ربابته ويكتفي بصبره على ويلات السجن، وكفى الله المؤمنين القتال! ولكنه من نوع مختلف؛ إنه الإنسان الرسالي، الذي لا ينفك عن رسالته، ويبقى في حالة بحث عن إبداعات تروي عطشه وتوقه للاستمرار في دوره الرسالي الذي نظم نفسه فيه، حتى أصبح جزءاً منها، وهي جزء منه. لا ينفك عنها، ولا تنفك عنه؛ كعلاقة الشمس بالأرض، وعلاقة الأرض بالشمس. في فترة العزل الطويلة، وجد نفسه بعلاقة حميمة مع ربه. اكتشف أنه لا طريق لتخفيف ثقل الزنزانة إلا بضحبتها، وتحويلها من عدو إلى صديق.

الأسرى الفلسطينيون: بين إنسانية مسلوقة وذاكرة تصرخ بالحرية

الطبيب كان جزءاً من آلة القمع، يكتفي بإعطائي مسكناً للألم ويعيدني إلى الزنزانة. شعرت أن المرض صار سلاحاً آخر بيد الاحتلال. - أسيرة محررة. «منعوني من لقاء أطفالي لسنوات. ابني كبر ولم يعرفني إلا رجلاً خلف الزجاج. الاحتلال لم يسجنني وحدي، بل سرق طفولته أيضاً. - أسير محرر.

هذه الشهادات ليست حوادث فردية، بل سياسة ممنهجة تهدف إلى كسر إرادة الأسير الفلسطيني وإضعاف عزمته. لكنها تتحول إلى وقود إضافي لصموده، إذ يخرج كثيرون من التجربة أكثر تمسكاً بالحرية والوطن، كأن السجن نفسه مدرسة قاسية للكرامة.

إنّ الأسرى الفلسطينيين ليسوا مجرد ملفات مؤجلة أو قضايا مطروحة على طاولة المفاوضات، بل هم نبض حي في جسد الوطن، وذاكرة لا تنكسر رغم محاولات الاحتلال طمسها. قضيتهم تختصر معركة الفلسطيني مع الزمن والحرية، معركة تتجاوز الزنازين لتصل إلى وجدان كل إنسان حرّ في هذا العالم.

فالقيد مهما اشتد لا يستطيع أن يسجن الحلم، والزنزانة مهما ضاقت لا يمكن أن تحتجز الأمل. سيبقى الأسرى شهوداً على أن الحرية أعلى من العمر، وأن الوطن يستحق أن تُحتزل فيه حياة بأكملها.

المعسكرات التابعة لجيش الاحتلال. بينهم مئات الأسرى الإداريين الذين يُحتجزون بلا محاكمة أو لائحة اتهام، في انتهاك صارخ لكل القوانين الدولية. ومن بين هؤلاء، ما يزيد على 578 أسيراً محكوماً بالمؤبد، بعضهم بعشرات المؤبدات التي تكاد تتجاوز عمر الزمن نفسه؛ كعبدالله البرغوثي. المحكوم بـ 67 مؤبداً، وإبراهيم حامد المحكوم بـ 54 مؤبداً. هذه الأرقام ليست إحصاءات باردة، بل وجوه وأرواح مُعلقة بين سماء الوطن وسجون المحتل، تُصارع الموت البطيء يوماً بعد يوم. إنها حكاية بشرية تنطق بصرخة الحرية، وتؤكد أنّ قضية الأسرى هي شاهد دائم على مأساة مستمرة، وعلى صمودٍ لم ينكسر رغم القيد والجدران العالية.

وخلف هذه الأرقام تختبئ شهادات دامغة عن الممارسات القمعية:

«كانوا يقتحمون الغرفة عند منتصف الليل، يضيئون الأنوار بقسوة، يصرخون في وجوهنا، ويقلبون الأغذية والملابس، حتى كنا نشعر أن النوم جريمة لا تُغتفر.» - أسير محرر.

«أضيت ستة أشهر في العزل الانفرادي، لا كتاب، لا نافذة، فقط جدران رمادية وصوت خطوات السجان. كنت أعدّ ثواني النهار والليل كي لا أفقد عقلي.» - أسير محرر.

«كنت مريضة بحاجة إلى علاج عاجل، لكن



أصعب ما في الوجود أن يُسلب المرء حريته، فكيف إذا كان مناضلاً يقف في وجه احتلال يستهدف اقتلاع شعب بكامله ليزرع مكانه مستوطنين غرباء؟ لم يكن الفلسطيني يوماً إرهابياً؛ بل حمل قضية عادلة فطرية، هي الرغبة في دفع الظلم عن نفسه وأهله، واستعادة المعاني الأصلية للأرض والحرية والكرامة. غير أنّ الاحتلال حوّل هذه الفطرة إلى جريمة، وزج بالأحرار في غياهب السجون ليحوّلهم إلى أرقام في قوائم الاعتقال. وتشير الإحصاءات الحديثة إلى وجود أكثر من 11,100، علماً أنّ هذا الرقم لا يشمل المعتقلين المحتجزين في



بقلم: نهى عودة - ياسمينية عكا

قضية الأسرى الفلسطينيين ليست قضية عابرة أو حدثاً طارئاً في مسار الصراع مع الاحتلال، بل هي جوهرها قضية إنسانية بامتياز. فهي تكشف عن واقع مأساوي يعيشه آلاف الفلسطينيين الذين يرزحون خلف قضبان السجون الإسرائيلية، رغم أنّ سماء الوطن التي تُطلّهم هي سماءهم هم. إنها المفارقة الأكثر إيلاماً: أن يُحاط المرء بسور صنعه مستعمر غريب جاء من أصقاع الأرض ليصدر أحكامه الأبدية ويمارس سلطته وسطوته على أصحاب الأرض الشرعيين. ما يجري في تلك السجون يتجاوز حدود الإنسانية، إذ تحوّل إلى معسكرات اعتقال مغلقة، تُشكّل خطراً جسيماً على حياة الأسرى منذ اللحظة الأولى لاعتقالهم وحتى لحظة الإفراج عنهم، أو رحيلهم شهداء تحت وطأة القهر، المرض، والإهمال الطبي المتعمّد. إنّ

الأسير المحرر عمار الزين يروي قصة صموده لـ «الأيام نيوز».. ثلاثون سنة خلف القضبان.. من تهريب النطفة إلى صناعة الحرية

ثلاثة عقود قضاها الأسير الفلسطيني عمار الزين في سجون الاحتلال جعلت منه شامداً حياً على أوجاع التجربة وملحمته الإنسانية. خرج في صفقة «طوفان الأحرار» حاملاً معه ذاكرة مكتظة بالحرمان والصمود، وقصة فريدة تجاوزت جدران السجن حين أنجب من خلف القضبان أول «سفير للحرية». في هذا الحوار مع «الأيام نيوز»، يفتح الزين قلبه وعقله ليروي تفاصيل الرحلة القاسية، من لحظة التحرر إلى معركة النطفة، من فقدان الأحبة إلى صناعة الأمل، ومن الكتابة خلف القضبان إلى قراءة المجتمع الإسرائيلي بعيون أسير عاش التجربة على امتداد ثلاثين سنة.

أن بقيت النطفة خارج الجسد مدة ثلاث ساعات وهي المسافة ما بين السجن ومدينتي نابلس حيث لا سيارة إسعاف أو حاوية طبية (مأخوذ بالاعتبار وقت الخروج من السجن).

وصلت النطفة بخير وأجرينا الزراعة ثلاث مرات لتنجح في الثالثة ويأتي سفير الحرية الأول مهندس عام 2012 ليحدث بعدها الانقلاب في رأي الأسرى الذين كنت ترى دموعهم بكل السجون وهم يشهدون الأمل في أول صرخة لمهند، حيث تم بث ولادته في وسائل الإعلام. ثم عاودت مع زوجتي إنجاب طفلنا الثاني صلاح الدين من ذات النطفة عام 2014، وكله بفضل الله أولاً ثم قتال زوجتي وحببتي دلال التي لم تستسلم لوهم الخوف فكانت أشجع النساء.

واليوم، وقد بلغ عدد سفراء الحرية ما يناهز الـ 140 وجميعهم يقول كلمة بابا التي حاول العدو حرماننا منها!! أدرك أننا شعب لا يمكن هزيمته.

الأيام نيوز: ما أشد اللحظات قسوة التي مررت بها في الأسر، وهل ما زالت بعض المشاهد تطاردك بعد الحرية؟

عمار الزين: هي كثيرة، فإذا ما تجاوزنا (قهر الأحرار) وأنت ترى المجازر بحق شعبك فلا تستطيع فعل شيء وأنت الذي تعرف جيداً كيف توجعهم عندما كنت في الميدان!! فإن أقسى وجع على الإطلاق، (رغم استشهاد والدتي ورفاق دربي وأساتذتي ووفاة والدي والكثير من أهلي) تحررك دون إخواني الذين عشت وإياهم ثلاثة عقود خلف القضبان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الأيام نيوز: استشهد شقيقك بشار عام 1994 ورحلت والدتك أثناء إضرابكم عام 2004... كيف تعاملت مع هذا الثقل النفسي في الزنازين؟

عمار الزين: لا شك بأن فقد على هذا النحو الموجه في أقرب الناس إليك وتحديداً في الأسر!! هو صعب جداً، لكننا مع الوقت اكتشفنا قدرة الواحد فينا على التحمل، وربما دواخلنا (بعد الله عز وجل) كأصحاب مشروع تحرري جاد!! كانت تعطينا الأسباب المنطقية للصبر، عوضاً عن التضامن فيما بيننا ولكن يبقى التأثير أكثر الناس عاطفة وإحساساً وإلا لما كان ثائراً.

الأيام نيوز: ثلاثون سنة في السجون، كيف استطعت الحفاظ على توازنك العقلي والنفسي وسط محاولات السجان لكسر إرادتك؟

عمار الزين: أولاً باستحضار معية الله ثم باتخاذ قرار واحد: عدم إضاعة الوقت وبالتالي اغتنام أفضل الخيارات المتاحة، ولم يكن ذلك لينجح دون إرشاد ومساعدة إخواني الأسرى الذين سبقوني إلى هذا الطريق ومنهم بالطبع أستاذي الحبيب يحيى السنوار الذي تشرفت بالعيش معه سنوات طوال. ومنها بالطبع: الدورات الثقافية (ما قبل التعليم الجامعي) والمطالعة والكتابة وممارسة الرياضة ومن ثم التدريس وغيرها.

الأيام نيوز: ماذا تعني لك صفة «أول سفير للحرية» التي التصقت باسم ابنك مهند؟

عمار الزين: هذا وسام شرف للمقاومة



الأسير المحرر عمار الزين



زوجة واولاد الاسير عمار الزين انجبتهم بنطف مهربة من زوجها الأسير



أجري اللهاء: بن معمّر الحاج عيسى

الأيام نيوز: بدايةً، بعد ثلاثين سنة خلف القضبان، كيف تلخص لحظة التحرر الأولى وخروجك إلى فضاء الحرية؟

عمار الزين: الحرية ليست مجرد كلمة!! هي الروح، الإنسانية، الجمال، الحياة ومصافحة الملائكة. لذلك!! في اللحظة التي نطق فيها السجان اسمي: لم أَرُ الثلاثين العجاف التي قضيت!! إنما القرون الثلاثة القادمة حيث الحرية التي لا يشيخ فيها الأحرار.

الأيام نيوز: كيف تصف تجربة تهريب النطفة من الأسر، وما الذي مثّله ولادة «مهند» و«صلاح الدين» بالنسبة لك كأب وأسير؟

عمار الزين: كانت تحمل أبلغ معاني الإنسانية التي لطالما حاول المحتل نزعها منا، وهي المعركة الحقيقية التي كانت بيننا وبين العدو وتنعكس بالضرورة على الصراع الأوسع مع الاستعمار لبلدنا، ولا شك بأن تحرير النطفة من عتمة الأسر رغم أنف السجان! كان أحد تجليات الإرادة والتصميم على صناعة الحياة من بين الموت الذي أراده لنا العدو، حيث لم تفلح كل إجراءاته القمعية وحربه الطويلة بحققنا!! من أن نمارس حقنا الإنساني والطبيعي لسماع كلمة بابا.

لذلك كانت فكرة تحرير النطف عام 2002 على يد المهندس عباس السيد (فك الله أسره) حيث كان قد أنجب بهذه الطريقة قبل أسره، وقد شهدت السجون نقاشاً عاصفاً حول الموضوع ورفضاً لدى غالبية الأسرى الذين كانوا يخشون مكر وخبث العدو، الذي يمارس (في الوضع الطبيعي) حرب الإشاعة ضد شعبنا فكيف تجاه الأسرى!! ومع ذلك تم المضي قدماً بالمشروع بعد أن تم تجنيد العلماء والسياسيين والإعلام، حيث قام مجاهدان بداية بالتجربة لكنها لم تنجح فمات المشروع عدة سنوات، في هذه الإثنية!! كانت زوجتي دلال تقاتل منذ البداية لخوض التجربة وتصر أن تكون الأولى، لكنني كنت متردداً، ليس من حيث المبدأ، إنما خشية عليها لكنها بقيت تقاتل حتى أقنعت جميع العائلة وبالتالي أقنعتني، فالمرأة الفلسطينية من عالم آخر مجبولة من الجمال والتحدي.

وبقينا نحاول التهريب عدة سنوات وقد حال دون نجاحي كثرة التنقلات حتى شاء الله ونجحت عام 2012 بذلك من سجن شطة شرق فلسطين، حيث هربت النطفة عن طريق فتحة في غرفة الزيارة كنا نهرب منها أجهزة الهاتف الخليوي، ومنها مباشرة إلى يد أهلي الذين أخفوا النطفة داخل الجسد حتى تبقى بدرجة حرارة تبقيها حية، لكن التحدي العلمي كان عمل الوقت!! حيث لم يسبق



عمار الزين أثناء محاكمته

حتى اللحظة؟! فكرة إنشاء مستعمرة يهودية على أرض فلسطين وبناء مجتمع متجانس قائم على فكرة الأمن!! تم ضربها بقوة عبر طوفان الأقصى ولن يتعافى الصهاينة من ذلك بل ستزداد الصدوع عمقًا واتساعًا، والكثير من الصحفيين والقادة الصهاينة بدؤوا يتحدثون عن قرب انفراط العقد، وأبرز تجلياته ما نشرته صحيفة يديعوت مؤخرًا من طوفان الهروب من داخل فلسطين الأمر الذي لا تستطيع الدولة منعه كما فعلت في حربها مع إيران، مع ملاحظة أن غالبية المستعمرين الصهاينة يملكون جنسيات مزدوجة!

الأيام نيوز: ما رسالتك للشباب الفلسطيني والعربي الذين يتابعون تجربتك اليوم، خاصة في ظل تحديات الواقع السياسي الراهن؟

عمار الزين: كل التحية لأعظم ظاهرة في التاريخ!! بواصل الالتحام في غزة، لقد أعجزتم من بعدكم ولن تلد النساء أمثالكم إلا أن يكونوا مثلكم، أما شباب فلسطين: هذا الوقت الذي يجب عليه الله ورسوله لرؤيتك فيه ولا نامت أعين الجبناء. أما شباب الأمة!! واجب الوقت لم يفت بعد، فالتحق باللحظة التاريخية هذه فاهلك في فلسطين يذبحون والعدو بدأت نهايته!

الأيام نيوز: هل تنوي تحويل سيرتك وتجربتك في السجون إلى عمل أدبي أو سيرة ذاتية كاملة؟

عمار الزين: قد يحدث ذلك لاحقًا، لأن المعركة مع المحتل لا زالت مستمرة وبحاجة لكل جهد ممكن فحتى لو اختلف دورنا اليوم!! إلا أننا نعيش اللحظة التي لن نسامح أنفسنا أن قصرنا بحق شعبنا وأرضنا السليبية.

الأيام نيوز: بعد أن أصبحت جدًّا، كيف تود أن يروي أحفادك قصة جدّهم الأسير المحرر **عمار الزين** للأجيال القادمة؟

عمار الزين: كما يتمنى كل حر يرفض الظلم ويقاتل من أجل إنسانيته.

الأيام نيوز: كلمة توجهها للشعب الفلسطيني وللشعب الجزائري وقرأاء جريدة «الأيام نيوز»

عمار الزين: للشعب الفلسطيني: لقد اصطفانا الله لأن نكون رأس حربة العالم في مواجهة الاستعمار فلنكن على قدر المسؤولية في هذه الحرب التي تُشن علينا.

للشعب الجزائري وقرأاء جريدة «الأيام نيوز»: أنتم لا تعلمون كم نحكمكم، فاجعلوا المقاتل الذي يعتلي ظهر الدبابة في غزة!! يعلم أنكم تسندون ظهره.

الحرب حيث الضرب والسحل والتجويب واستخدام الكلاب البوليسية وعدم العلاج والدخول بالسلاح الناري وغيرها).

الأيام نيوز: قضيت سنوات طويلة بين جدران الزنازين، كيف ترى الفارق بين الأسر الفردي والأسر الجماعي في الذاكرة الفلسطينية؟

عمار الزين: لا شك بأن العزل الانفرادي أقسى وأشد على الأسير لأنه يبقى وحيدًا وإلى جانبه السجناء الجنائيين من اليهود والعرب وبالتالي التفرد به، بينما الأسر الجماعي!! فيه التكاثر والحياة الجماعية التي تحكمها الأنظمة المتوارثة منذ عشرات السنين لدى الأسرى والتي تحافظ على نظافتهم وأخلاقهم وصحتهم العقلية والنفسية بما يتضمن ذلك من دراسة وتعبئة ثقافية وترفيه وغيرها.

لا شك بأن الذاكرة الفلسطينية ذاكرة واعية لدى أبنائها الثوار، تفهم جيدًا أن الأسر سواء كان فرديًا أم جماعيًا يشكل أبرز صفحات الصراع إشراقًا وبسالة ويُعتبر مثالًا حيًا لأجيال على الضريبة التي يمكن أن يدفعها الثائر من أجل دينه ووطنه.

الأيام نيوز: بصفتك باحثًا اليوم في مركز حضارات للدراسات الإسرائيلية، ما هي أهم النقاط التي تكشفها قراءتك العميقة للمجتمع الإسرائيلي؟

عمار الزين: هناك خلاف حتى لدى المفكرين لدى العدو حول مفهوم المجتمع (الإسرائيلي) وما إن كان ينطبق عليه مصطلح مجتمع على ضوء الشروخ الاجتماعية العميقة داخله وحالة عدم التجانس لديه، وأهم هذه الصدوع التي تهدد تماسكه الهش: الصدع العربي-اليهودي، العلماني-الديني، الشرقي-الغربي.... وتتنافس هذه الصدوع فيما بينها فقبل الحرب الرهانة تراجع الصدع العربي-اليهودي لصالح الشرقي-الغربي في أزمة الإصلاحات القضائية لأن القضاء يمثل في الأغلب الغربيون وهم بناة الدولة ويعتبرهم الشرقيون بأنهم الدولة العميقة التي تسيطر على مفاصل الحكم والثروة، بينما الشرقيون الذين يمثلهم اليمين بزعامة المجرم تنبهاهو (على الرغم من أنه غربي) يشعرون بالظلمية ووجدوا ضالتهم في اليمين. هذه الصدوع غير قابلة للحل ويجري الآن عملية التعايش معها وقد عمقتها الحرب وخاصة العربي-اليهودي غير القابل مطلقًا للحل والمسايرة، وأيضًا الديني-العلماني وسط إصرار المتدينين اليهود من الحريديم (الأرثوذكس) على عدم الخدمة في الجيش بدعوى التفرغ لخدمة التوراة. وهنا كيف يجتمع ذلك مع نتائج الحرب

الأسرى لا يتم إلا عبر صفقات التبادل، لذلك كان تحريرنا من أهم أهداف الطوفان إلى جانب رفع الحصار وغيرها، وليس عندي أدنى شك بأن هدف تحرير إخواننا من أهم ما يشغل قادة المقاومة إلى جانب وقف الحرب ورفع الحصار والأعمار، وهذا بالضرورة لا يتم إلا بصفقات التبادل، لذلك سيخضع العدو في نهاية الأمر ولن يحصل على جنوده إلا بهذه الطريقة لأن شعبنا أيضًا يريد إبطاله.

الأيام نيوز: ما هي أبرز الأساليب التي استخدمها الاحتلال لمحاولة كسر الأسرى الفلسطينيين، وكيف واجهتموها جماعيًا؟

عمار الزين: الحرب النفسية بأشكالها المتعددة وأبرزها العزل الانفرادي، حيث يمكن أن تصل مدة العزل ثلاثة عشر عامًا كما حدث مع المجاهد محمود عيسى (فك الله أسره) والهدف بالطبع أن يصل الأسير إلى حافة الجنون وأكثر.

الحرمان من الزيارة، وهي لا تقل خطورة عن الأولى بحيث يقطع العدو التواصل مع الأهل حتى يحطم الأسير وأهله ويحاول صناعة شرح اجتماعي وفجوة بين الطرفين تلقي بظلالها على المجتمع الأكبر لإخافته من الأسير وبالتالي عدم الاقتران مع الأسرى السابقين أو حتى غوائل الأسرى المرشح أبنائهم للاعتقال لنشاطهم ضد الاحتلال.

الحرمان من العلاج: وهنا اللعبة السيئة بحيث يحافظ على حدود دينا من العلاج ولكن!! يبقى الأسير تحت الألم مدة قد تصل سنوات (أحيانًا) حتى يأتي دوره لعملية جراحية، أو يكتفي بالترقيع والمماطلة وسوء التشخيص.

مواجهة ذلك: الإضراب المفتوح عن الطعام خيار استراتيجي نلجأ إليه عندما نستنفد التكتيكات الأخرى ومنها: تهريب الهوائيات الخليوية ومنها الذكية التي يستطيع الأسير مشاهدة أهله عبرها، ترجيع وجبات الطعام بشكل جماعي في كافة السجون، عدم الخروج من الغرف لمدة وصلت في إحدى المرات شهر ونصف لأن ذلك يعني إبقاء القوة البشرية لدى مصلحة السجون في حالة استنفار وإرهاق واستنزاف، العمل مع المحامين في بعض الهوامش القانونية وهي أضعف الخطوات التي لا نبني عليها كثيرًا، وأحيانًا نلجأ لاستخدام القوة المدروسة في حالات نادرة كالاعتداء على الأسيرات، حيث يقوم أحد المجاهدين بطعن سجان أكثر، وهذا الذي كان يخشاه العدو ويفاوضا لعدم حدوثه وبالتالي عليه أن يدفع ثمن ذلك، ولذكر أننا أدخلنا للأسيرات الهاتف العمومي بعد صراع مع السجان تخلله ما أسلفت. (كل ما سبق لا ينسحب على ما حدث ويحدث إلى الآن، أثناء

الفلسطينية وشعبنا المجاهد، وليس لعائلتي فقط، وفي ذات الوقت أحمد الله أنني كنت وزوجتي سببًا في صنع هذه الثورة الإنسانية الصغيرة، من خلال أول سفير للحرية في العالم.

الأيام نيوز: كتبت سبع روايات في الأسر، أربعة منها نُشرت. ما الذي دفعك إلى الكتابة؟ وهل تعتبر الأدب سلاحًا موازيًا للبندقية؟

عمار الزين: الحقيقة أنني أهوي الكتابة منذ الصغر فلقد كنت أكتب الخطابات التحريضية على الاحتلال في المرحلة الإعدادية في انتفاضة الحجارة (1987)، وعندما دخلت الأسر للمرة الأولى أواخر عام (1990) وكنت في سن السادسة عشر!! طورت بمساعدة بعض الإخوة مهاراتي الأدبية ولا زلت أذكر أول كتاب أدبي قرأته في سجن النقب (العُبرات) للمنفلوطي أهداني قراءته أحد المتذوقين للأدب، ومع مرور الوقت أصبحت أجد نفسي في فن الرواية، ولعل الانفجار الأدبي الأبرز (2006) عندما كتبت روايتي الأولى (عندما يزهر البرتقال) كردة فعل على عجزني أمام بطش الاحتلال بأبناء شعبي وأنا داخل القيد، وبالفعل!! لا يمكن فصل الأدب المقاوم عن البندقية ولا أراني أستعذب أدبًا لا تكتبه الأيدي التي لا تزال تعلق بها رائحة البارود.

الأيام نيوز: كيف انعكست دراستك الأكاديمية في العلوم السياسية وتخصصك في الدراسات الإسرائيلية على وعيك وتجربتك في السجن؟

عمار الزين: الدراسة الأكاديمية!! أعظم الفرص التي أتاحت للأسرى داخل سجون العدو، فبعد رفض السجان المطلق منحنا حق الدراسة الجامعية وإصراره على ذلك!! استطعنا بفضل الله ثم المثابرة على إدخال الدبلوم عام 2006 عبر التعاقد مع إحدى جامعات غزة حيث سارع طاقم من الأسرى ذوي الشهادات العلمية الحاصلين عليها قبل الأسرى لتنفيذ الخطة الدراسية بعيدًا عن أعين السجان بالاعتماد على ملخصات يتم إدخالها أو النجاح أحيانًا في إدخال الكتب، وإخراج نتائج الامتحانات عبر الهواتف الخليوية المهربة، وقد تطور المشروع التعليمي عام 2012 عندما تمكنا من إدخال برنامجي البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية. كانت لحظة فارقة لدى الأسرى وتحديداً في برنامج الماجستير!! لأن الأسير أصبح يجمع ما بين التاريخ النضالي المستمر والشهادة العلمية العليا وبذلك لن يكون منعزلًا بعد الحرية عن فرصة بناء مجتمعه بالصورة التي تليق بجهاده، عوضًا عن المسألة المعنوية التي ساهمت في رفع معنويات عائلته التي كانت أكثر فرحًا لذلك. أما على الصعيد الشخصي!! لا شك بأنها صنعت داخلي شغفًا واندفاعًا لا زلت أعيشه إلى اللحظة، فهناك فرق بين التعليم المنهجي وعكسه، فالأول يفتح أمامك أبوابًا علمية تنظم فوضى التعليم التنظيمي (على أهميته داخل الأسر وخارجه) لأنه لا يوفر البناء الصحيح للعقلية العلمية، وهذا ما شعرت به حتى في نمط التفكير وخاصة بعد أن بدأت العمل على أطروحة الدكتوراه والتي للأسف لم تكتمل بسبب الحرب في السودان ومن ثم الحرب على شعبنا. وقد ساعدني كل ذلك في تقديم أقصى طاقتي لمساعدة إخواني الأسرى كمدرس على مدار أيام الأسبوع سواء أكاديميًا أو على صعيد الدورات الثقافية، كما شكلت الدراسة الجامعية إضافة نوعية على مشروعي الأدبي زادت من ثرائه المعرفي.

الأيام نيوز: في ظل صفقة «طوفان الأحرار» التي حررتك، كيف ترى مستقبل ملف الأسرى؟ وهل تتوقع صفقات أخرى قريبة؟

عمار الزين: بات واضحًا للجميع بأن تحرير

الشكل يعكس المضمون..



<https://elayemnews.dz>

فلسطين وبداية التحول: قراءة في دعوة بيترو لتشكيل قوة عالمية



جمال العبادي

باحث في العلاقات السياسية

في خضم تصاعد الأحداث في غزة بعد السابع من أكتوبر 2023، برز خطاب الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة كأحد اللحظات المفصلية في التاريخ السياسي للقضية الفلسطينية. فقد تجاوز بيترو حدود الإدانة الدبلوماسية التقليدية، ودعا إلى تشكيل قوة دولية لحماية الشعب الفلسطيني من الإبادة الجماعية. لم تكن هذه الدعوة مجرد موقف أخلاقي، بل تمثل إعادة تفكير جذري في طبيعة النظام الدولي القائم.

هذا التحول في الخطاب السياسي الدولي يطرح تساؤلات مهمة حول جدوى النظام الدولي الحالي، القائم على الأحادية القطبية والقوة المادية، ويعكس ميلاً نحو إرساء قيم إنسانية جديدة تقوم على العدالة والمساواة وحماية حقوق الشعوب.

النظام الدولي القائم وحدوده

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تشكّل النظام

الدولي على أسس ثنائية القطبية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، في إطار بنية دولية فوضوية تفتقر إلى سلطة مركزية لضبط العلاقات بين الدول. ورغم شعارات الحرية وحقوق الإنسان التي رفعتها القوى المنتصرة، برزت الصهيونية كأحد أكبر المستفيدين من هذا النظام. فقد تمكنت، بدعم القوى الغربية، من إقامة دولة «إسرائيل» عام 1948 وترسيخ موقعها الاستراتيجي، على أساس أيديولوجيا توسعية قائمة على العنصرية والإقصاء والهيمنة.

الحرب على غزة أكدت عدم فاعلية النظام الدولي القائم، سواء على مستوى المؤسسات القانونية والسياسية، أو على مستوى المنظومة القيمية. فالأمم المتحدة ومجلس الأمن عجزا عن اتخاذ خطوات فعّالة لوقف العدوان أو حماية المدنيين. هذا العجز كشف التناقض بين القيم المعلنة للنظام الدولي وبين الواقع الذي تحكمه القوة والمصلحة.

دعوة بيترو:

كسر الأحادية وبناء بديل

في هذا السياق، جاء خطاب الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو ليشكل منعطفًا رمزيًا وسياسيًا مهمًا. فقد دعا بيترو الدول التي «لا تقبل الإبادة الجماعية» إلى توحيد الجهود العسكرية لحماية فلسطين، مستحضراً رموزاً تاريخية كالشعب السلافي الذي هزم النازية، وجيوش بوليفار في أمريكا اللاتينية.

هذه الدعوة لم تكن مجرد تعبير عن تضامن أخلاقي، بل تمثل بداية تفكير عالمي جديد يقوم على تعددية الأطراف وتجاوز الهيمنة الأحادية.

وفي هذا السياق، أول من تحدث عن مصطلح

الفلسطينزم د. إباد البرغوثي من فلسطين إلى الفلسطينيين قول في الوعي والمعنى، يظهر الفلسطينزم (Palestinism) كقوة قيمية مضادة للصهيونية. فكما استفادت الصهيونية من النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية لترسيخ مشروعها الاستعماري، برزت القيم الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر كنموذج عالمي قائم على:

• الحرية والمساواة والعدالة.

• حق الشعوب في تقرير مصيرها.

بهذا، أصبح الفلسطينزم إطاراً عالمياً للنظام الدولي الجديد المحتمل، يقوم على الالتزام بالقانون الدولي وميثاق حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بدلاً من منطق القوة والمصلحة. أصبحت فلسطين معياراً أخلاقياً وسياسياً عالمياً يقيس التزام المجتمع الدولي بالقيم التي يعلنها.

وقد اكتسبت هذه الدعوة زخمًا إضافيًا مع إعلان الرئيس الإندونيسي برابوو سوبيانتو استعداد بلاده لإرسال 20 ألف جندي للمشاركة في قوة دولية مقترحة لحماية غزة، ما يعكس ميلاً واضحاً نحو بناء محور عالمي جنوبي قادر على تحدي الهيمنة التقليدية.

فلسطين كبؤرة قيمة لنظام الدولي الجديد

دعوة بيترو تجاوزت البعد السياسي أو العسكري، لتصبح محاولة لإعادة توجيه النظام الدولي نحو القيم الإنسانية. فالقضية الفلسطينية لم تعد صراعاً محلياً أو عربياً فحسب، بل أصبحت معياراً عالمياً يقيس صدقية الالتزام بالقيم.

إن الفلسطينزم، كمنظومة قيمية عالمية، يقف في مواجهة مباشرة مع الصهيونية ونظام الهيمنة القديم، ويجسد هذا التيار إمكانية ظهور نظام دولي جديد يقوم

بل استخدم سياسات متعددة تهدف إلى كسر إرادة الشعب الفلسطيني، تمثلت هذه السياسات في:

- عمليات الاغتيال التي طالت قيادات سياسية وميدانية.
- بناء الجدار الفاصل الذي مَرَّق أوصال الضفة الغربية، وصادر آلاف الدونمات.
- توسيع الاستيطان في القدس والضفة لتكريس وقائع جديدة على الأرض.
- العقوبات الجماعية من حصار، وإغلاق، وهدم منازل، وحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية.
- لكن على الرغم من هذه الإجراءات، لم تغلق إسرائيل في إخماد جذوة المقاومة الشعبية. فقد واجه الفلسطينيون هذه السياسات بأشكال متعددة من النضال:
- المظاهرات اليومية.
- الإضرابات الشاملة.

• توثيق الجرائم بالصوت والصورة، مما ساهم في كشف الاحتلال أمام الرأي العام العالمي.

لقد أظهرت الانتفاضة أن الشعب الفلسطيني قادر على التكيف مع أقسى الظروف، وأن محاولات الاحتلال لتصفية القضية لن تجح أمام إرادة شعب يرفض الاستسلام.

المحور الرابع: أثر الانتفاضة على الوعي والذاكرة الفلسطينية

أحد أهم إنجازات الانتفاضة كان في المجال المعنوي والرمزي. فقد أسهمت في:

- تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية: إذ جعلت من المقاومة الشعبية جزءاً لا يتجزأ من وعي كل فلسطيني.
- بناء ذاكرة جماعية: ما زالت الأجيال التي عاشت الانتفاضة تحتفظ بصورها وترويحها للأجيال الجديدة.
- إعادة تعريف العلاقة مع الاحتلال: حيث أثبتت الانتفاضة أن الاحتلال لا يمكن أن يكون شريكاً في السلام، بل خصماً يسعى إلى إلغاء الهوية الفلسطينية.

• إنتاج ثقافي وفني: الأدب، والشعر، والفن التشكيلي، والأغنية الوطنية لعبت دوراً محورياً في توثيق أحداث الانتفاضة وحفظها من التلاشي.

وبذلك، لم تعد الانتفاضة مجرد حدثٍ عسكري

إضاءات | 23

على العدالة والمساواة وحق تقرير المصير ورفض الهيمنة والاحتكار ويجعل القضية الفلسطينية رمزاً عالمياً للتحول الأخلاقي والسياسي.

ملامح النظام الدولي الجديد المحتمل

استنادًا إلى دعوة بيترو والدعم الدولي الذي أبدته بعض الدول، يمكن ملاحظة بوادر تحول بنيوي وقيمي في النظام الدولي. فبدلاً من الفوضى التي تحكمها القوة، يظهر نموذج يقوم على:

• تعددية الأطراف وتنسيق القوى الدولية من دول الجنوب.

• تحالفات جديدة تتجاوز الاصطفافات التقليدية.

• الالتزام بالقيم الأخلاقية والإنسانية كأساس للعلاقات الدولية.

في هذا النموذج، تصبح فلسطين محوراً مركزياً يعكس الصراع بين القيم الإنسانية والقيم المهيمنة القديمة. ويشير هذا إلى إمكانية بلورة كتلة عالمية جديدة قادرة على فرض نوع من الضبط الجماعي للفوضى الدولية خارج الهيمنة الغربية التقليدية.

دعوة الرئيس الكولومبي وما تبعها من مواقف داعمة دوليًا ليست مجرد رد فعل على العدوان، بل علامة فارقة على تحول عميق في النظام الدولي. فلسطين، عبر الفلسطينزم، لم تعد قضية محلية، بل محزّك عالمي لإعادة صياغة القيم الدولية.

يبقى السؤال الأهم: هل ستستجيب القوى الدولية لهذه الدعوة، أم سيظل النظام القائم عاجزاً عن مواجهة التحديات الأخلاقية والسياسية الجديدة؟ الإجابة ستحدد شكل النظام الدولي لعقود مقبلة.

انتفاضة الأقصى.. ربع قرن من الصمود والذاكرة الوطنية

أو سياسي، بل تحولت إلى ذاكرة وطنية جامعة تذكّر الفلسطينيين بأن الحرية ثمرة صمود طويل الأمد.

المحور الخامس: الدروس المستفادة وتعزيز الذاكرة الوطنية

تجربة انتفاضة الأقصى تحمل في طياتها دروساً عميقة:

- أهمية الوحدة الوطنية: الانتفاضة انطلقت بشكل عفوي جامع، بعيداً عن الانقسامات الفصائلية، ما جعلها أكثر قوة وتأثيراً.
- قيمة الذاكرة التاريخية: التمسك بالذاكرة هو شكل من أشكال المقاومة؛ فالشعوب التي تحفظ تاريخها قادرة على مواجهة محاولات الطمس والتزوير.
- البعد الإنساني للقضية: صور الشهداء والجرحى والأطفال مثل محمد الدرة جعلت القضية الفلسطينية أكثر حضوراً في الضمير العالمي.

• ضرورة استثمار البعد الثقافي والإعلامي: فالمعركة لم تعد عسكرية فقط، بل هي أيضاً معركة رواية ووعي.

لذلك، فإن إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لانتفاضة الأقصى ليس مجرد واجب وطني، بل مسؤولية ثقافية وتعليمية، ينبغي أن تنعكس في المناهج، وفي الإعلام، وفي الفنون، كي تبقى الأجيال الجديدة مرتبطة بتاريخها.

وفي الختام؛ وبعد مرور خمسةٍ وعشرين عاماً، تظل انتفاضة الأقصى علامة فارقة في التاريخ الفلسطيني. لقد أثبتت أن الصمود الشعبي قادر على مواجهة أعتى أدوات الاحتلال، وأن الذاكرة الوطنية لا يمكن محوها مهما اشدت الحصار أو طال الزمن.

الانتفاضة ليست مجرد فصل في كتاب الماضي، بل هي جزء من حاضر ومستقبل الفلسطينيين، ومصدر إلهام لمواصلة النضال من أجل الحرية. إن استحضار هذه الذكرى اليوم يعني تجديد العهد مع الشهداء والجرحى والأسرى، وتأكيد أن طريق التحرر قد يكون طويلاً، لكنه يظل محفوظاً بالأمل.

فالذاكرة الفلسطينية ليست مجرد أرشيف للأحداث، بل هي قوة فعل تلهم الأجيال، وتُعيد صياغة الوعي الوطني، وتؤكد أن الحق الفلسطيني لا يسقط بالتقادم. بهذا المعنى، فإن ربع قرن على انتفاضة الأقصى ليس مجرد زمن مضى، بل هو شاهد على أن فلسطين لا تزال حيّة في قلوب أبنائها، وأن الصمود هو خيار الشعب الفلسطيني الذي لن يتنازل عن أرضه وكرامته.



بقلم: د. منى أبو حمديّة

أكاديمية وباحثة

في الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر عام 2000، اندلعت شرارة انتفاضة الأقصى، لتشكل محطةً مفصلية في مسيرة النضال الفلسطيني الطويلة ضد الاحتلال الإسرائيلي. لم تكن هذه الانتفاضة وليدة لحظة انفجار عاطفي، بل جاءت كنتيجة طبيعية لتراكمات سياسية، واقتصادية، وأمنية، واجتماعية عاشها الشعب الفلسطيني في ظل اتفاقيات سلام لم تجلب سوى المزيد من الاستيطان، والحصار، والهيمنة الإسرائيلية. كان اقتحام "أريئيل شارون" للمسجد الأقصى بحماية جيش الاحتلال بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وحولت حالة الاحتقان الكامنة إلى انتفاضة شعبية شاملة امتدت على كامل الجغرافيا الفلسطينية.

واليوم، بعد مرور خمسةٍ وعشرين عاماً، ما زالت تلك الانتفاضة حاضرة في الوعي الجمعي الفلسطيني، لا بوصفها حدثاً تاريخياً فقط، بل باعتبارها مرجعية نضالية كبرى تعيد التذكير بقوة الشعب الفلسطيني وصموده أمام آلة القمع. هذا المقال يحاول أن يتناول انتفاضة الأقصى من خلال قراءة محاورها الكبرى: شرارتها وظروفها، تكلفتها الإنسانية، سياسات الاحتلال خلالها، أثرها على الهوية والذاكرة الوطنية، وأخيراً ما يمكن استخلاصه من دروسٍ لمستقبل النضال الفلسطيني.

المحور الأول: شرارة الانتفاضة وسياقها التاريخي

جاءت انتفاضة الأقصى في لحظة تاريخية اتسمت بخيبة أمل فلسطينية عميقة من مسار التسوية السياسية بعد "اتفاق أوسلو". فقد كان الفلسطينيون يراقبون منذ عام 1993 تمدداً استيطانياً متسارعاً، واستمراراً لسياسات

من الجزائر إلى الدوحة.. رسالة أبعد من المجاملة

سلسبیل.ش

وفي وقت تتسارع فيه موجة التطبيع العربي مع الكيان الصهيوني، وتغيب أصوات الرفض الجاد عن الساحة، يبرز الاتصال الهاتفي الذي أجراه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني كرسالة سياسية واضحة المعالم، فالمكالمة لم تكن مناسباتية ولا مجرد تبادل مجاملات، بل تأكيد على أن الجزائر وقطر متمسكتان بخيار الدفاع عن فلسطين في مواجهة آلة العدوان، ومصرتان على إبقاء هذه القضية في صدارة الأولويات رغم محاولات طمسها وإغراقها في الحسابات الإقليمية الضيقة.

شكر الرئيس تبون للأمر تميم على الجهود القطرية لم يكن خطاباً شكلياً، بل إقراراً بدور ملموس تلعبه الدوحة منذ سنوات، سواء عبر الدعم السياسي والإعلامي أو عبر المبادرات الإنسانية والاقتصادية التي تخفف من معاناة الفلسطينيين. والجزائر، التي رفعت شعار فلسطين في المحافل الدولية بلا تردد، تجد في قطر شريكاً يتقاطع معها في الرؤية، ويثبت حضوره في كل استحقاق يخص القضية. ولهذا فإن الإعلان عن لقاء قريب يجمع رئيس الجمهورية تبون والأمير تميم يكتسب دلالات أبعد من اللقاءات الاعتيادية، فهو يعبر عن إرادة متجددة لتعزيز العمل المشترك على مستويات متعددة.

وبناء جسور مستدامة تخدم الشعبين وتعزز روابط الأخوة بينهما.

الأهمية هنا تكمن في أن التعاون الديني والثقافي ليس مجرد تفاصيل تقنية، بل يمثل رهاناً طويل الأمد، لأنه يعيد الاعتبار للقيم الجامعة ويحصّن الوعي الجماعي من محاولات الاختراق الفكري والسياسي. إنه وجه آخر لمعركة الصمود، حيث تدرك الجزائر وقطر أن الدفاع عن فلسطين يبدأ أيضاً من ترسيخ وعي عربي وإسلامي يرفض

بموازاة ذلك، جاءت زيارة الوفد الوزاري القطري برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية غانم بن شاهين الغانم إلى الجزائر، وما رافقها من جلسات عمل مع نظيره الدكتور يوسف بلمهدي، لتؤكد أن التعاون بين البلدين لا يقتصر على الموقف السياسي فحسب، بل يمتد إلى مجالات حيوية كالدين والثقافة. فاجانبان شددا على تفعيل مبادرات مشتركة تحمل أبعاداً استراتيجية، وتفتح الطريق أمام تبادل الخبرات

عميد مسجد باريس يكشف حقائق مثيرة..

الرئيس تبون ملّ من وعود ماكرون

بلال شبيلي

كشفت شمس الدين حفيز، عميد مسجد باريس الكبير، عن تفاصيل غير مسبقة بشأن تطور العلاقة بين الرئيس عبد المجيد تبون ونظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، مؤكداً أنها بدأت على أسس ودية قبل أن تنتهي إلى قطيعة حادة.

وفي مقابلة مع قناة "One Tv" الخاصة بُثت مساء الإثنين، أوضح حفيظ أنَّ الرئيس تبون، منذ وصوله إلى الحكم، كان حريصاً على بناء علاقة "واضحة وبسيطة" مع فرنسا، لافتاً إلى أنَّه وثق كثيراً بوعود ماكرون، الذي كان يبادله خطاباً ودياً إلى حد وصفه في أكثر من مناسبة بـ"الأخ الأكبر".

لكن هذه الثقة، بحسب عميد مسجد باريس الكبير، لم تدم طويلاً، فقد أشار إلى أنَّ ماكرون قدّم وعوداً كثيرة للجزائر دون أن ينفذها، وهو ما أثار استياءً متزايداً لدى الرئيس تبون.

وبلغ التوتر ذروته، حسبه، في جويلية 2024 حين أعلن ماكرون اعترافه بمغربية الصحراء الغربية، في خطوة اعتبرتها الجزائر بمثابة القطيعة النهائية.

وقال حفيظ في هذا السياق: "تبون أدرك حينها أنّه لم يعد قادراً على فعل شيء مع الرئيس ماكرون"، وأوضح أنّ ذلك الموقف لم يكن السبب الوحيد للأزمة، بل جاء توتيجاً لسلسلة من الاختلالات والوعود المكسورة.

كما تطرق إلى تعليمات ماكرون لرئيس وزرائه السابق فرانسوا بايرو في أوت الماضي، بتشديد



شمس الدين حفيظ عميد مسجد باريس الكبير

شمس الدين حفيظ عميد مسجد باريس الكبير

الموقف تجاه الجزائر، معتبراً أنها لم تُسهم سوى في تعميق الأزمة الدبلوماسية.

ورغم ذلك، أعرب حفيظ عن تفاؤله بإمكانية تجاوز الخلافات، قائلاً: "لست آخر أمل في تهدئة

العلاقات الجزائرية الفرنسية، لكنني أؤمن بأن الرئيس تبون قادر على إعادة فتح قنوات الحوار وإعادة بناء علاقة قوية مع الرئيس ماكرون، باعتبار أن الشخصية المحورية في فرنسا تبقى الرئيس نفسه".

التقارب الجزائري-الفرنسي يتهاوى

التقارب الجزائري الفرنسي خلال ولاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خصوصا الأولى، فضلا عما شهدته من تعثرات، لم يسفر في مجمله عن تحول نوعي في العلاقات الذي تعرض في صائفة سنة 2024 لأزمة كبيرة بسبب ملف الصحراء الغربية.

وفي خضم التوتر المتصاعد بين البلدين، جاء تشكيل حكومة فرانسوا بارو المدعومة من أحزاب محافظة ويسار الوسط وبدعم غير مباشر في الجمعية الوطنية من اليمين المتطرف، في ديسمبر 2024، حيث تصدر موضوع مراجعة اتفاقية الهجرة أجندتها وترحيل آلاف الجزائريين المقيمين بطريقة غير قانونية إضافة لعدد من المدانين من طرف القضاء الفرنسي وضمنهم مؤثرون ونشطاء قريبون من نظام الحكم في الجزائر.

كما أدت قضية الكاتب الفرنسي من أصل جزائري بوعلام صنصال الذي يقبع في السجن بعد الحكم عليه بـ5 سنوات إلى مزيد تأجيج التوتر بين البلدين ووضعت العلاقات على حافة القطيعة.

وتفاقمت الأزمة إثر تبادل طرد الدبلوماسيين، حيث طردت الجزائر 12 موظفاً دبلوماسياً فرنسياً، وردت فرنسا بخطوة مماثلة، حيث يرى محللون أن هذه الأزمات تؤثر على صورة البلدين على الساحة الدولية، وتعكس عدم قدرتهما على تجاوز الخلافات التاريخية وبناء علاقة مستقرة.